الفصل الثالث

بداية الصراع في الشرق الأوسط والدعم الأمريكي للصهيونية

١ـ لمحة تاريخية عن بداية الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

- اتفاقية سايكس ـ بيكو.
- وعد بلفور.
- انكشاف المؤامرة (قرارات المؤتمر).
- المؤتمر السوري العام وإعلان الاستقلال.
- مقررات مؤتمر سان ريمو.
- النفط يدخل ميدان المساومة.
- بروز عصر النفط على ساحة الصراع في الشرق الأوسط.
- ثورة العشرين في العراق.

٢ـ دعم الولايات المتحدة للكيان الصهيوني.

أولاً: الدعم السياسي للكيان الصهيوني.

ثانياً: استخدام الولايات المتحدة لحق (الفيتو) دعماً للكيان الصهيوني.

ثالثاً: الدعم المالي والاقتصادي الأمريكي للكيان الصهيوني.

رابعاً: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني.

٣ـ الاستخدامات الإسرائيلية لأسلحة الدمار الشامل.. شهادة للتاريخ.

- التفجيرات النووية.

obeikandl.com

obeikandl.com

بداية الصراع في الشرق الأوسط
والدعم الأمريكي للصهيونية

لمحة تاريخية عن بداية الصراع في منطقة الشرق الأوسط

في عام ١٣٣٤هـ/١٩١٤م اندلعت الحرب العالمية الأولى في أول آب/ أغسطس، وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة نفسها دخل الاتحاديون ـ الذين كانوا يحكمون الدولة العثمانية يومها ـ الحربَ إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء.

جاء هذا في الوقت الذي بلغت سياسة التتريك أوجَها، فكان من الطبيعي أن تستغل بريطانيا نقمة العرب الذين كانوا قد عبّروا عن عدم رضاهم عن حكم الاتحاديين بدرجات متفاوتة، لتهاجمَ الدولةَ العثمانية عبر رعاياها من هؤلاء العرب، وتوظف ذلك لمصلحتها، خاصّةً وأن إستراتيجيتها الحربية كانت تقوم على ضرورة «التخلّص من تركيا، وإزالتها من صفوف أعدائنا، الأمر الذي يوفّر لنا الاتصال بروسيا ورومانيا، ذلك الاتصال الذي كان منقطعاً بصورة خطيرة، والذي دونه كان بالإمكان إخراج البلدين من الحرب». من أجل ذلك كتب لويد جورج Lloyd George في مذكراته، وهو صاحب الكلام السابق، عن الحرب يقول:

«إن عملاءنا لدى العرب، ومن بينهم أناس من ذوي الخبرة، المشهود لهم بمهارتهم في فنون الدبلوماسية الشرقية، راحوا يعملون على إثارة روح الثورة، ويتعهّدون بتقديم الأسلحة والذخائر».

ويقول وينجيت: «.. ولقد كانت الحكومة البريطانية على علم تام بنقمة الشريف حسين، أمير مكة وحارس الحرمين الشريفين، على الأتراك، وكان الشريف

منذ سنين عديدة يحاول الإطاحة بحكم السلطان الاستبدادي. كما أنه يسعى للحصول على قدر من الاستقلال بحسب ما كان لديه من إمكانات..»

إذن كان من الطبيعي أن تحاول بريطانيا الاتصال برعايا الدولة العثمانية، وخاصة العرب، فكانت الاتصالات الأولى مع الأمير عبد اللّه، النجل الثاني للشريف حسين عن طريق اللورد كتشنر، ورونالد ستورس، الذي كتب مذكرة إلى رؤسائه في لندن يقترح فيها: «إنه إذا تمّ التشاور في الوقت المناسب مع مكة فبإمكاننا أن لا نكتفي بضمان حياد الجزيرة العربية، بل سنضمن تحالفها أيضاً..»

وبإلقاء نظرة على الاتصالات الأولى نجد أنها اقتصرت على شريف مكة وعرب الحجاز فقط، وكأنها جاءت لتكون - إن نجحت - رداً على دعوة الجهاد التي انطلقت من عاصمة الاتحاديين، وفي ذلك يقول ستورس: «كان التهديد الأساسي يكمن في الأثر الذي سيُحدِثُه العداءُ التركي مع بريطانيا العظمى لدى السكان المسلمين في الهند ومصر والسودان، وهي البلاد التي تحكمها بريطانيا..».

وجاءت بعد ذلك المراسلات البريطانية المباشرة مع الشريف نفسه بواسطة السير آرثر هنري مكماهون Arthur Henry McMahon، المعتمد البريطاني في مصر، والتي بلغت عشر رسائل، خمس منها كتبها مكماهون وخمس كتبها الشريف حسين.

لقد تضمّنت رسائل الشريف الشروط العربية والضمانات التي كان يجب على بريطانيا تقديمها ليقوم العرب بمؤازرتها والوقوف بجانبها.

وجاءت ردود مكماهون كلها مليئة بالمراوغة، مقدمةً تعهدات لا قيمة لها، معلنة الموافقة على الحدود التي ذكرها الشريف برسالته، باستثناء أجزاء معينة من آسيا الصغرى والشام: «إن ولايتَيْ مرسين وإسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق وحمص وحماة وحلب [منطقة الساحل السوري] لا يمكن أن يقال: إنها عربية محضة، وعليه يجب أن تُستثنَى من الحدود..»

وعند هذا الحد أعلن الشريف موافقته تاركاً الأمرَ إلى «مدارك حكمة بريطانيا العظمى وإنصافها» حيث كان يعتقد أن «الإنجليز قوم شرفاء في أقوالهم وأفعالهم في السرَّاء والضرَّاء».

هذا في الوقت الذي رفض فيه عزيز علي المصري، والسيد رشيد رضا التعاونَ مع الإنجليز إلا إذا قدَّمت بريطانيا ضمانات كافية، مكتوبة واضحة ومُعلَنة تُنشَر على الرأي العام ليصبح الأمر معروفاً؛ لأن السياسة يمكنها في أي وقت أن تعصِف بالمواثيق والعهود السرّية، ولقد تحقّق ما توقّعاه.

اتفاقية سايكس- بيكو ١٣٣٥هـ/١٩١٦م (Sykes-Picot):

بعد أن خدعت بريطانيا العرب، ومنَّتهم بالأماني، وقَبِلوا أن الجهة الغربية لولايات حمص وحماة وحلب لا يمكن أن يقال أنها عربية محضة، واستُثنيَت من حدود الدولة العربية، جاء دور المرحلة الثانية، وهي: المحافظة على شعور الفرنسيين الحسّاس فيما يتعلَّق بتعاملهم مع العرب كما يقول لويد جورج، فسارعت بريطانيا لتحيط فرنسا بالموقف كاملاً، ثم بادرت لتشترك مع الاتفاق مع روسيا القيصرية على تجزئة الإمبراطورية العثمانية واقتسام تَركَتِها. وبعد مداولات سرية تمت بين هذه الدول، عُقِدَت اتفاقية سرية فرنسية بريطانية روسية، أصبحت تُعرَف في التاريخ باسم اتفاقية سايكس- بيكو Sykes-Picot، وقد تم ذلك في عام ١٣٣٥هـ/١٩١٦م. ومن أهم بنودها:

تحصل روسيا على أرمينيا التركية، والقسم الشمالي من كردستان إلى الحدود الإيرانية.

تعترف وتحمي بريطانيا وفرنسا، دولة عربية مستقلة، أو حلف دول عربية مستقلة، تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين (أ) و (ب) على أن تكون منطقة (أ) تحت حماية فرنسا ومنطقة (ب) تحت حماية بريطانيا. وتشمل منطقة (أ) المدن الرئيسية (دمشق، حمص، حماة، حلب) وولاية الموصل في شمالي العراق حتى الحدود الإيرانية.

تحصل فرنسا على (المنطقة الزرقاء) وبريطانيا على (المنطقة الحمراء) ويباح لكل منهما في منطقته «إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة، أو بالواسطة، أو من المراقبة، بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربي».

وتشمل المنطقة الزرقاء الساحل السوري بأكمله، وولاية أضنة، والمنطقة التي يحدها جنوباً الخط الممتد إلى الحدود الروسية المقبلة، وشمالاً منطقة كليكيا. أما المنطقة الحمراء فتشمل القسم الجنوبي من بلاد ما بين النهرين مع منطقة بغداد، وعلى مينائي حيفا وعكا في فلسطين.

وهناك (المنطقة البنّيّة) أو (السمراء) وتشمل فلسطين حيث ستنشأ فيها إدارة دولية. وكان الأمر مقدمة لتحويلها إلى وطن قومي لليهود.

وفي هذه الاتفاقية الدليل الأكيد على أن «الإنجليز قوم شرفاء في أقوالهم وأفعالهم في السراء والضراء!» كما قال الشريف حسين، فها هي تَعِدُه بجزء من سورية، ثم هاهي الآن، ولمّا يجفّ مداد تعهّدها للشريف بعد، تعطيها كاملة لفرنسا.

ولما قامت الثورة الشيوعية في روسيا، واستولت على السلطة فيها، فضحَت هذه الاتفاقية، وكشفت بنودها، فسارع الأتراك بإرسالها كاملة إلى الشريف حسين بمذكرة يبيِّنون فيها خيانة بريطانيا العظمى، وأرسل جمال باشا رسالة للأمير فيصل النجل الأول للشريف حسين، يعرض عليه الصلح ويعطيه الأمان. لكن الشريف رفض عرض الصلح، وقدم الرسائل كلها للمندوب السامي البريطاني في مصر، ورجاه أن يقدم تفسيراً لهذه الاتفاقية السرية. وبعد مداولات أجراها المندوب ريجنالد وينجيت مع بلاده بعث رسالة للحسين جاء فيها:

«إن البولشفيك ـ الشيوعيين ـ لم يجدوا معاهدة معقودة، بل محاورات ومحادثات مؤقتة بين إنجلترا وفرنسا وروسيا في أوائل الحرب لمنع المصاعب بين الدول أثناء مواصلة القتال ضد الأتراك».

وهكذا تستمر رحلة الخداع، وتؤتي ثمارها كاملة في التفسير الإنجليزي لهذه الاتفاقية، وكأن بريطانيا مختصة تاريخياً بوضع نصوص المعاهدات وتفسيرها، فهي التي صاغت بنود اتفاقية سايكس- بيكو، ووعد بلفور، ومجموعة الكتب البيض بالنسبة لفلسطين، وحتى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، والتي يمكن أن يكون لها مجموعة تأويلات وتفسيرات.

وعد بلفور ١٣٣٦هـ/١٩١٧م (Balfour Declaration):

ولم تكتف بريطانيا بما ارتكبت من خيانة في حق العرب والمسلمين، بل بادرت عن طريق وزير خارجيتها اللورد بلفور بإرسال خطاب إلى اللورد روتشيلد الزعيم اليهودي المعروف، والذي أصبح يعرف تاريخياً بوعد بلفور، الذي تضمن عهداً صريحاً تقطعه بريطانيا على نفسها من أجل تحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود.

ولما طلب الشريف حسين توضيحاً لهذا الوعد أرسلت له بريطانيا واحداً من رؤساء مكتبها العربي في القاهرة دافيد جورج هوغارث ليؤكد له أن «الاستيطان اليهودي في فلسطين لن يكون مسموحاً به إلا بقدر ما يتفق ذلك مع حرية السكان العرب من الناحيتين الاقتصادية والسياسية».

ومرة أخرى يقع الشريف ضحية خداع الإنجليز، فينشر رسالة في جريدة (القبلة) موجَّهةً لأهل فلسطين يوصيهم بالقيام بواجبات الضيافة والتسامح، ويحضهم على الترحيب باليهود، وعلى التعاون معهم في سبيل الصالح المشترك.

وبعد: فقد ظهرت النوايا وتمثلت بشكل واضح وصريح في كل التصرفات التي وافقت وأعقبت وصول الاتحاديين إلى السلطة، والتي ظن معها أن قضية الإستراتيجيات السياسية الدولية لرسم الحدود الجغرافية والإقليمية الجديدة للمنطقة. وأثيرت العرقيات التي تضمن استمرار تمزق المنطقة، وبعثت الثقافات المحلية الجاهلية من مرقدها، لتضمن استمرار هذا التمزّق، وتؤصّله وتفلسفه.

ورسمت المراحل لذلك كله، ووضعت بإتقان ومهارة، واختبرت ردود الفعل لسكان كل منطقة، وأخذت بعين الاعتبار أثناء رسم هذه المراحل، وساهم بعض من غير المسلمين بهذه الصورة الجديدة، وكانوا أدواتها إلى حد بعيد، ولم تكن أصابع اليهود بمنأى عن ذلك كله، وغالباً كانوا يتولون التخطيط من وراء الستار، وتقوم بريطانيا وفرنسا وحتى روسيا بدور التنفيذ[1].

في ٩ شعبان ١٣٣٤هـ - ١٩١٦/٦/١٠م انتهت المراسلات بين شريف مكة، الحسين بن علي، وماكماهون المعتمد البريطاني في مصر، وأسفرت عن قيام الشريف بالوقوف إلى جانب الحلفاء ضد ألمانيا والاتحاديين الذين كانوا يتسلطون على الدولة العثمانية، لتوهمه أن «الإنجليز قوم شرفاء في أقوالهم وأفعالهم في السراء والضراء».

وفي التاسع من شعبان ١٣٣٤هـ -١٠ حزيران / يونيو ١٩١٦م قام الأمير فيصل وأخوه عبد اللّه ابنا الشريف حسين بمهاجمة الجنود العثمانيين في أطراف المدينة المنورة، إلا أن الثورة ضد الاتحاديين لم تعلن رسمياً إلا في التاسع من شعبان ١٣٣٤هـ ١٠ حزيران / يونيو ١٩١٦م عندما أطلق الشريف حسين نفسُه من مسدسه، ومن نافذة قصره رصاصةً باتجاه الثكنة العسكرية في مكة المكرمة.

عُيِّن الأمير فيصل قائداً للقوات العربية الزاحفة من مكة المكرمة شمالاً إلى العقبة، وكان يرافقه ضابط استخبارات بريطاني توماس إدوارد لورانس Thomas Edward Lawrence الذي أصبح يعرف باسم لورانس العرب Law-rence of Arabia ومن ثَمَّ التحق بجيش القبائل تحت إمرة الأمير فيصل.

تمكنت قوات الأمير من الوصول إلى العقبة واحتلالها، وأصبحت قاعدة لعملياته العسكرية، وفي الوقت نفسه تمكنت قوات الحلفاء بقيادة الجنرال أَللِنبي

(١) موسوعة أحداث القرن العشرين، ناصر بن محمد الزمل، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤م، وموقع الشاهد للدراسات الإستراتيجية.

Allenby وبمساعدة بعض القبائل العربية من احتلال جنوبي فلسطين. عندها قام الإنجليز بمتابعة خطتهم وذلك:

أن يتابع جيش أَللِنْبي Allenby زحفه على فلسطين لاحتلالها ودخول بيت المقدس.

أن يتابع جيش الأمير فيصل زحفه على شرقي الأردن ومنها إلى دمشق.

ولعل الخطة كانت تهدف إلى إبعاد جيش الأمير عن فلسطين تمهيداً لإقامة وطن قومي لليهود على أرضها تنفيذاً للمخطط الذي رسمه اليهود ابتداءً، وتقوم بتنفيذه كل من بريطانيا وفرنسا وغيرهما.

وفعلاً تمكن جيش أَللِنْبي من احتلال غزة والخليل وبيت لحم ويافا ثم القدس في صفر ١٣٣٦هـ كانون الأول / يناير ١٩١٧م. وتقدمت قوات الأمير في شرقي الأردن واتجهت شمالاً فاحتلت مدينة درعا، وتابعت تقدمها باتجاه دمشق. وهنا أصرَّ الإنجليز على أن تدخل قواتهم المدينة جنباً مع قوات الأمير فيصل!

إن المرء ليحار، أو لا يستطيع أن يجد المغزى الحقيقي لتصرفات الإنجليز هذه خاصة، والحلفاء بوجه عام، إلا إذا أمكنه الاطلاع على مضمون وثيقة بريطانية وُضِعَت في السنة نفسها (١٣٣٦هـ/١٩١٧م) أي في الوقت الذي كان فيه الشريف حسين وأبناؤه وقواته يقاتلون إلى جانبهم. والوثيقة عبارة عن بيان حول السياسة الخارجية البريطانية مرفوعة إلى المجلس الحربي البريطاني، وكان مما جاء فيها ما يلي:

«لا شكّ في أن تحطيم الإمبراطورية العثمانية الفعلي هو أحد الأهداف التي نعمل على تحقيقها، وقد يبقى الأتراك شعب على شيء من الاستقلال ضمن منطقة في آسيا الصغرى، وإذا تمَّ لنا النصر فمما لا شك فيه أن الأتراك سيحرمون من جميع المنطقة التي نطلق عليها اسم الجزيرة العربية، كما أنهم

سيحرمون من معظم الأجزاء الهامة في وادي الفرات ودجلة، وستفقد إستانبول وسوريا وأرمينيا، كما أن أجزاء من جنوبي آسيا الصغرى إذا لم تضم إلى القوات الحليفة فإنها ستكون بصورة ما تحت سيطرتهم»[1].

فالنية مبيَّتة لاقتسام تَرِكَة الدولة العثمانية، وما كانت التعهدات والوعود التي قطعتها بريطانيا على نفسها بواسطة معتمدها السير ماكماهون لشريف مكة إلا خدعة لمرحلة معينة، الهدف منها استخدامُ قوى المنطقة المادية والمعنوية لتحقيق مآربها وحلفائها، وجاءت الأحداث بعد ذلك مؤكدةً هذه الحقيقة.

في الوقت الذي كانت فيه قوات الأمير تقاتل إلى جانب الحلفاء وتحقق بعض الانتصارات في عام ١٣٣٦هـ/١٩١٧م، توجَه مارك سايكس الإنجليزي وجورج بيكو الفرنسي، وهما اللذان عُرِفَت الاتفاقية التي تمّ التوقيع عليها في العالم نفسه بين كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا القيصرية باسمهما (اتفاقية سايكس- بيكو)، توَجَّها إلى القاهرة حيث قام بيكو بعقد اجتماع دعا إليه وجهاء السوريين المقيمين في مصر ليعلن أن الحكومة الفرنسية قد عيَّنته معتمداً لها في سوريا. هذا في الوقت الذي كان سايكس يؤكد لهؤلاء الوجهاء فعلاً أن احتلال فرنسا لسوريا أمر معروض للبحث الجدّي، مع تأكيده أن جزءاً من سوريا لا يستطيع أن يذكر اسمه سيكون بلداً مستقلاً وسيكون على رأسه واحد من أبناء ملك الحجاز، اللقب الذي خلعته بريطانيا على الشريف حسين.

بعد اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية قامت بريطانيا بتجهيز حملة قوية بقيادة الجنرال «ود» فهاجم الأتراك قرب «الكوت»، وتم من احتلالها واحتلال العمارة على نهر دجلة في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩١٤م ـ كان البريطانيون قد احتلوا بفرقة هندية في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٤م مدينة البصرة لتأمين إمدادات النفط من

(١) المانشستر غارديان ٢٦ / ١١ / ١٩١٧ م، والصراع الدولي في الشرق الأوسط، زين نور الدين زين، دار النهار، بيروت: ٧٣.

الخليج العربي - ثم تعقبهم إلى سلمان باك «المدائن» فاضطر الأتراك إلى الانسحاب من بغداد في ١٠ آذار / مارس ١٩١٧، وفي اليوم التالي ١١ آذار / مارس ١٩١٧م دخلت القوات البريطانية بغداد بعد حصار طويل من عام ١٩١٤-١٩١٧، وتم رفع العلم البريطاني في المدينة العريقة بغداد، عاصمة بلاد ما بين النهرين. وقد أسعدت أخبار نجاح الجنرال «مود» البريطانيين المتعطشين للانتصارات[١].

بعد ذلك كتب القائد البريطاني «مود» منشوراً إلى أهالي بغداد جاء فيه: «إن جيوشنا لم تدخل مدنكم وأراضيكم قاهرين أو أعداء، بل بصفتهم محررين!! يجب عليكم يا أهل بغداد، يا من جئنا نحميكم من الظلم ونضمن حرية تجارتكم أن تعلموا أن هذه الحكومة لم تفرض عليكم أنظمة أجنبية، فأمنيتها الوحيدة أن تتحقق ما تطمح إليه نفوس فلاسفتكم وكتابكم، ولسوف يسعد أهالي بغداد ويتمتعون بالغنى المادي والأدبي بفضل نظامات توافق قوانينهم المقدسة وأطماعهم القومية»[٢].

ثم تابع الجيش البريطاني زحفه على الجهات الأخرى بقيادة الجنرال «مارشال» الذي خلف «مود»، فاحتل سامراء، ثم الرمادي وقرى أخرى كما توجهت الجيوش الغازية عند«الفتحة» التي تبعد ١٢ ميلاً عن الموصل إلى أن أعلنت الهدنة في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٨م لأن الموصل كانت قد وضعت ضمن النفوذ الفرنسي في معاهدة سايكس ـ بيكو، بينما وضعت بغداد والبصرة ضمن النفوذ البريطاني، غير أن بريطانيا ظلت مصممة على نقل الموصل إلى نفوذها فاحتلتها مع الولايات التابعة لها على أن تأخذ فرنسا مقابل ذلك حصة من النفط، وهكذا أصبح العراق كله تابعاً لبريطانيا[٣].

---

(١) موسوعة أحداث القرن العشرين، ناصر بن محمد الزمل، ج٢، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤م

(٢) مجلة الأسرة، العدد ١٢٤، رجب ١٤٢٤هـ.

(٣) موسوعة أحداث القرن العشرين، مصدر سابق.

بعد دخول القوات الإنجليزية دمشق في نهاية عام ١٣٣٦هـ، الأول من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٨، دخلتها قوات الأمير فيصل بقيادة نوري السعيد، وتمَّ تشكيل حكومة وطنية فيها. عندها سارع الجنرال أللِنْبي قائد قواد الحلفاء بدخول المدينة وقام باستدعاء الأمير فيصل حيث جرت بينهما مقابلة عاصفة اتسمت بشيء من الحدّة والصخب في قاعة استقبالات فندق فكتوريا، وكان مما أكّد عليه الجنرال: «إنّ الحرب لم تنتهِ بعد، وإن الأرض التي احتلتها الجيوش تحت إمرته تعد أرض عدو، وإن بريطانيا هي المسؤولة عن إدارة هذه المناطق المحتلة، وإن تعليمات صدرت إليه بالسماح للفرنسيين لتولي شؤون الإدارة في المنطقة الزرقاء.. وإنها ستكون الدولة الحامية لمنطقة (أ) وقد قطعت على نفسها أن تساند قيام دولة عربية مستقلة فيها». وعندما احتجَّ الأمير على تولي الفرنسيين أمر سوريا، أجابه: «عليك أن تقبل بالوضع القائم إلى حين عقد الصلح».

إنهم الآن وفي بدء مرحلة جديدة تناسوا ما قطعوه على أنفسهم من عهود، بل إنهم تناسوا برقيتهم إلى شريف مكة بعد افتضاح أمر اتفاقية سايكس- بيكو بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا القيصرية في ١٩١٧م وتسلُّمِ الشيوعيين للسلطة هناك لتطمينه، والتي نصَّت على: «أنَّ حكومة بريطانيا وحلفاءها يقفون بثبات إلى جانب كل حركة تهدف إلى تحرير الشعوب المظلومة، وهي مصممة كذلك على مساندة الشعوب العربية في كفاحها لإنشاء عالم عربي يحلّ فيه القانون محل المظالم العثمانية! عالم عربي جديد تحل فيه الوحدة - هكذا- محل المنافسات والحزازات المصطنعة التي كانت تثيرها سياسة الموظفين الأتراك. إن حكومة بريطانيا تؤكد مرة أخرى تمسكها بتعهدها المتعلّق بتحرير الشعوب»[1] وكأن هذه البرقية لم ترسل لشريف مكة عن طريق المعتمد البريطاني في جدة «وينجيت» إلاَّ لإزالة الأثر السيئ الذي أحدثه فضح الاتفاقية المذكورة، لمتابعة خداع العرب ودفعهم لمتابعة السير في الطريق الذي أراده لهم الحلفاء؛ ولقد كتب لورانس في

(١) الصراع الدولي في الشرق الأوسط، نور الدين زين، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٧: ٧٤ وما بعدها.

مذكراته ما يلي: «لبرهة وجيزة كان للكشف عن اتفاقية سايكس- بيكو أثر سيئ بالنسبة إلينا؛ لأننا اعتقدنا أنه بإمكاننا والفرنسيين رأب الصدع الذي وقع بيننا بصيغة حل يستطيع كل منا أن يفسره بطريقة تختلف عن تفسير الآخر، ولحسن الحظ أنني أفشيت سر وجود هذه الاتفاقية إلى الأمير فيصل وحاولت إقناعه بأن من الخير له كي ينجو من هذه الورطة أن يتابع تعاونه مع الإنجليز إلى ما بعد الصلح، فلا يمكن للبريطانيين حرصاً على شرفهم -هكذا!- أن يضحُّوا به ثمناً لتنفيذ الاتفاقية».

وتابعت بريطانيا بعد ذلك أيضاً رحلة الخداع والمكر فكتبت في مذكرة وجهتها إلى بعض الزعماء العرب الذين كانوا يقيمون في مصر في عام ١٣٣٧هـ (١٩١٨/٦/١٦م) تعترف بما يلي:

بالاستقلال التام والسيادة التامة أولاً للعرب الذين يقطنون الأراضي التي كانت حرة ومستقلة قبل الحرب.

وللعرب الذين يقطنون الأراضي التي حررت من السيطرة التركية بعمل العرب أنفسهم في أثناء الحرب الحالية.

الأراضي التي كانت في السابق تحت السيطرة العثمانية ثم احتلتها جيوش الحلفاء في الحرب الحالية، فإن رغبة حكومة بريطانيا أن تقوم الحكومة المقبلة بهذه الأقاليم على مبدأ موافقة المحكومين. إن هذه السياسة كانت وستبقى السياسة التي ستتبعها حكومة جلالته وتعضدها.

ومما يؤكد أيضاً وضع بريطانيا اتفاقية سايكس- بيكو ووعد بلفور موضع التنفيذ العملي على أرض الواقع، ولو على حساب الأماني التي كان يعيشها شريف مكة ومن معه إصرارها على أن تكون الموصل تابعةً لها، ليصبح العراق بأكمله تحت سيطرتها، ضمن منطقة نفوذها، وكذلك فلسطين. وموافقة فرنسا على ذلك مقابل أن تأخذ نصيبها من نفط الموصل، وأن تقوم بريطانيا بمناصرتها مناصرة تامة إزاء

اعتراضات الولايات المتحدة - هذا إن حدثت اعتراضات- وأن تكون دمشق وحلب والإسكندرونة وبيروت ضمن انتداب فرنسا. والدليل على هذا ما كتبه لويد جورج حرفياً: «عندما قدم كليمنصو - الفرنسي- إلى لندن بعد الحرب ذهبتُ معه بالسيارة إلى السفارة الفرنسية، وعندما وصلنا سألني كليمنصو عما تريده بريطانيا على وجه التحديد من فرنسا، فأجبتُه فوراً: إنني أريد أن أضم الموصل إلى العراق، وفلسطين من دان إلى بئر السبع تحت سيطرة بريطانيا. ودون أي تردد وافق كليمنصو على طلبي».

أما كليمنصو فيقول: إنه قبل النزول عند مطالب لويد جورج على شروط ثلاثة:

١- أن تُمنَح فرنسا نصيباً من نفط الموصل، وذلك بتعديل اتفاقية شهر أيار / مايو ١٩١٦م.

٢- أن تناصر بريطانيا فرنسا مناصرةً تامة إزاء اعتراض الولايات المتحدة.

٣- إذا تم الاتفاق على نظام الانتداب، فإن دمشق وحلب والإسكندرونة وبيروت يجب أن تقع ضمن انتداب واحد، الانتداب الفرنسي.

كذلك ما نصحت به بريطانيا الأمير فيصل لما جاء إلى لندن بغية الذهاب إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح، بأن عليه أن يقبل بسيطرة فرنسا على سوريا؛ لأنها - أي بريطانيا - غير مستعدة أن تخاصم فرنسا حول مشكلة سوريا.

إقدام بريطانيا على تعيين هربرت صموئيل Herbert Samuel، وهو يهودي بريطاني، أول مندوب سامٍ لها على فلسطين، مع قيامها بفتح الأبواب أمام هجرة يهود الدنيا أياً كانت جنسياتهم إلى فلسطين.

وبعد فهل صحيح ما يقال: بأن العرب لا يقرؤون أو يقرؤون ولكنهم لا يذكرون ويعجزون عن الاعتبار بتاريخهم القريب؟ وهل تغيرت الصورة حقيقةً أم تغيرت العناوين وبقيت المضامين؟

كانت (المسألة الشرقية) فأصبحت (الشرق الأوسط)، وأصبح عالم المسلمين مقسماً بين مناطق نفوذ عسكرية ومناطق نفوذ فكرية، ومناطق نفوذ سياسية، وأن هناك صورة وحقيقة، والحقيقة غير الصورة الظاهرة[1].

في الثلاثين من تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٨م / ١٣٣٦ هـ، وقَّع الاتحاديون الهدنة مع الحلفاء، وخرجت بذلك الدولة العثمانية من الحرب.. وقد رأت الدول الحليفة التي خرجت منتصرة وجوبَ عقد مؤتمر لمعالجة آثار الحرب والقضاء على أسبابها مستقبلاً، وذلك بإعادة تنظيم خارطة البلدان التي كانت تخضع للدول المهزومة بما يتناسب ورغبات الشعوب، وتمّ الاتفاق على أن يُعقَد المؤتمر في أول عام ١٩١٩م/١٣٣٧ هـ، وأن يشترك فيه ممثلون عن جميع الدول التي قاتلت في صف الحلفاء.

مؤتمر فرساي:

لمحة عن المؤتمر:

وبينما كان الأمير فيصل في مدينة حلب تلقّى برقية من والده الشريف حسين يطلب إليه فيها أن يمثله في المؤتمر المذكور، فعاد إلى دمشق ومنها إلى بيروت ليغادرها فوراً على ظهر بارجة حربية بريطانية برفقة لورانس. وعندما وصلت البارجة ميناء مرسيليا الفرنسي وجد فيصل نفسه وجهاً لوجه أمام تبدّل سياسي مقلق أثارَ في نفسه بعض المخاوف، هذا التبدّل يتلخّص بقوله: «وقد جبهني الفرنسيون بأقوال يمكن إجمالها بما يلي: إن فرنسا لا تعلم شيئاً عن طبيعة المهمة الرسمية التي سأضطلع بها في فرساي (مؤتمر الصلح)، لذا ليس من المرغوب فيه أن أتابع سفري إلى باريس. وإبقاءً على مظاهر المجاملات والياقات وُجِّهَت لي الدعوة لزيارة الجبهة الغربية، وبعد انقضاء عشرة أيام استطعت متابعة السفر إلى باريس ومنها إلى لندن، وبعد ذلك عُدت إلى فرساي».

(١) مجلة الأمة، العدد السادس، جمادى الآخرة ١٤٠١ هـ.

ويقول صاحب كتاب (الصراع الدولي في الشرق الأوسط) تعليقاً على هذا: «في الوقت الذي كان فيه فيصل يشاهد ساحات المعارك الموحلة المشوّهة الأديم بفعل القنابل على الجبهة الغربية، كان يُعقَد اجتماع على غاية من الخطورة بين لويد جورج الإنجليزي وكليمنصو الفرنسي، وكان له أثر بعيد الغور بالنسبة إلى مستقبل سوريا، ومستقبل الأمير نفسه». وتحدد جريدة التايمز اللندنية الغاية الرئيسة من هذا الاجتماع بقولها: «جاء السيد كليمنصو والكولونيل هوس ممثل الرئيس الأمريكي ولسون إلى لندن من أجل الإعداد، بالتشاور مع رجال الدولة لدول الحلفاء، لعقد مؤتمر مشترك للحلفاء يعقَد قريباً (مؤتمر الصلح) في باريس، والاتفاق مسبقاً على مخطط للصلح ليطرح في المؤتمر»[1].

وفي أثناء الحديث الذي جرى بين هوس ولويد جورج «حاول رئيس الوزارة البريطانية أن يركز، غير أنه في قضيتين كشف عما في نفسه من ميل لنقض بعض الالتزامات التي ارتبطت بها إنجلترا نحو فرنسا في إبّان الحرب، والتي لها علاقة بمستقبل الصلح» يلمح هذا من مخطط مشروع الحديث حول الخطوط العريضة لاتفاقية سايكس- بيكو، مبتغياً في ذلك جس نبض محدِّثه الأمريكي، الصلح البريطاني المتعلق بالشرق الأدنى والمقدم من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة الأمريكية في لندن وفيه: «تسيطر بريطانيا على العراق، وأمريكا على فلسطين والقسطنطينية والمضائق. أما نصيب فرنسا فربما كان سوريا»[2]. وما ذلك إلا لأن بريطانيا أصبحت ترى أن اتفاقية سايكس- بيكو لا تحقق لها المصالح التي تريدها في منطقة الشرق الأوسط، ومن ناحية أخرى فإنها تسعى لاسترضاء الرئيس ولسون وتهدئة خواطر حكومة الولايات المتحدة التي كانت تعتبر ظاهرياً الاتفاقيات السرية «سياسة التستر الأرعن والمصالح الأنانية الخرقاء».

(١) جريدة التايمز اللندنية ٢ / ١٢ / ١٩١٨

(٢) مجلة التاريخ الحديث، شيكاغو، العدد الثالث ١٩٥٠ م ـ صفحة ٢٧٣

ولقد قال سايكس نفسه إنه: «ينبغي إعادة صقل الاتفاقيات السرية المتعلقة بتقسيم مناطق النفوذ، وتعديلها على ضوء الظروف الحاضرة، ولا سيما للإبقاء على سمعة الرئيس ولسون؛ ولذا فقد ارتأى أن تقحم الولايات المتحدة في نظام الوصاية، وهذا من شأنه أن يحبط أي محاولة يقوم بها الرئيس ولسون لمعارضة إنشاء مناطق نفوذ لكل من بريطانيا وفرنسا»[1].

أقام فيصل في إنجلترا حتى السابع من كانون الثاني / يناير ١٩١٩م عندما غادرها إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح بعد أن نُصِح بأن يقبل بسيطرة فرنسا على سوريا؛ لأن بريطانيا غير مستعدة أن تخاصمها حول مشكلة سوريا!

وفي أثناء إقامته في لندن اجتمع بالدكتور حاييم وايزمان Chaim Weismann اليهودي (أصبح فيما بعد أول رئيس لدولة العدو الصهيوني في فلسطين بعد قيامها عام ١٩٤٨) وحضر الاجتماع لورانس كترجمان، وكان قد جرى اتصال الأمير بوايزمان قبل ذلك بإيعاز من الجنرال أللنبي في عام ١٣٣٧ هـ - حزيران / يونيو ١٩١٨م في مقر قيادته في الغويرة (بين العقبة ومعان) وكذلك اجتمع الأمير بعدد من زعماء اليهود في الوليمة التي أقامها على شرفه اللورد روتشليد اليهودي المعروف.

ويقال: إن اتفاقية وقّعها الأمير مع وايزمان في لندن عرفت باسم (اتفاقية فيصل- وايزمان) كان من بنودها:

- أن تسود النوايا الحسنة علاقات والتزامات الدولة العربية وفلسطين، وأن يحتفظ بوكالات عربية ويهودية في بلد كل منهما.
- أن تحدد الحدود بين الدوليتين بعد مؤتمر السلام من قبل لجنة يتفق على تعيينها الطرفان المتعاقدان.

(١) المصدر السابق.

- احترام الحرية الدينية ووضع الأماكن الإسلامية تحت رقابة المسلمين. ويقال بأن الأمير قيَّد تنفيذ الاتفاقية بشرط استقلال البلاد العربية[1].

ولم يتمكن الأمير من عرض قضيته أمام مؤتمر الصلح إلا في اليوم السادس من شباط /فبراير ١٩١٩م. في حين كان انعقاد المؤتمر في اليوم الأول من كانون الثاني / يناير ١٩١٩م. حيث قدم الأمير مذكرة أولى، ثم مذكرة ثانية في اليوم التاسع والعشرين من الشهر نفسه، كان من أهم ما جاء فيه قوله: «جئت ممثلاً والدي الذي قاد الثورة العربية ضد الأتراك تلبية لرغبة بريطانيا وفرنسا، لأطالب بأن تكون الشعوب الناطقة بالعربية في آسيا من خط الإسكندرونة/ ديار بكر حتى المحيط الهندي جنوباً، معتَرفاً باستقلالها وبسيادتها من عصبة الأمم. وإنني أستند في مطلبي هذا إلى المبادئ التي صرّح بها الرئيس الأمريكي ولسون، وأنا واثق من أن الدول الكبرى ستهتم بأجساد الشعوب الناطقة بالعربية وبأرواحها أكثر من اهتمامها بمالها في نفسها من مصالح مادية!».

وفي ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩م كان كل ما اتُّخِذ من قرارات رسمية حول القضية العربية في المؤتمر:

- فصل سوريا فصلاً تاماً على الإمبراطورية العثمانية.
- فصل أرمينيا والعراق وفلسطين والجزيرة العربية عن الإمبراطورية العثمانية.

وفي الكلمة التي ألقاها الأمير فيصل أمام مؤتمر الصلح قال: «إن العرب يعترفون بالجميل لبريطانيا وفرنسا، ويشكرونهما على ما قدمتاه من عون في سبيل تحرير أوطانهم، والعرب يطالبون الآن أن يفي الحلفاء بالوعود التي قطعوها على أنفسهم».

---

(١) الصراع الدولي في الشرق الأوسط، نور الدين زين، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٧: ٩٩

The letter and papers of chaim weismann. Vol 1, series B, Auggust 1899- july 1931, Editors: Barnet Litivoff , paper no,50(Basis of Arab jewish friend ship) p.218

وبعد أن انتهى من إلقاء كلمته التفت إليه الرئيس الأمريكي ولسون وسأله: ما إذا كان يؤثر أن يرى دولة واحدة تتولى الانتداب على شعبه أو عدداً من الدول!

وقد أصيب الأمير بخيبة أمل قاسية، فقد كان السؤال على غير ما كان يأمله من الرئيس الأمريكي، وعما كان يطالب به من الاستقلال والسيادة فأجاب بقوله: «إنني لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال قبل أن أستشير والدي، وقبل أن أعود إلى العرب أنفسهم».

ومن الجدير بالذكر أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت قد استدعت الدكتور هوارد بلس رئيس الكلية الإنجيلية في بيروت (الجامعة الأمريكية الآن) ووجّهت إليه الدعوة ليأتي إلى باريس، ويُدلي أمام مؤتمر الصلح بآرائه حول الوضع في سوريا. وكان مما جاء في بيانه قولُه: «إني مقتنع أن مثل هذا الاستفتاء الحر سيكشف عن رغبة الشعب في إقامة دولة، أو دول تتطلع آخر الأمر إلى نيل الاستقلال، غير أنها الآن تسعى إلى الحصول على وصاية تقوم بها دولة منتدبة!» وأضاف يقول: «إنه من الأفضل للحكم أن يلازم خطاً موازياً للدين، وأن يسير الاثنان معاً نحو تحقيق غايتهما الرائعة، متوازيين منفصلين»[1].

وأمام تضارب مصالح الدول الكبرى في مؤتمر الصلح، خاصة فيما يتعلق بسوريا، بدا وكأنه لا يوجد من سبيل لتسوية الخلاف بينهم، قام ويكهام ستيد بجمع مناصري وجهة النظر البريطانية، ومناصري وجهة النظر الفرنسية بغية التوفيق بينهما، وتمّ ذلك في مكتبه حيث تعهّد لورانس بإسداء النصح إلى الأمير فيصل بألاّ يغادر باريس، بينما تعهّد الفرنسيون من جانبهم بأن يجروا اتصالاً مباشراً معه. وفي هذا الاتصال طلب كليمنصو من الأمير فيصل أن يوافق على إحلال عساكر فرنسا محل عساكر بريطانيا الذين سينسحبون من الشام وحلب، وردّ الأمير بقوله: «أنا لا أستطيع الموافقة على هذه الفكرة». فقال كليمنصو: «أنا لا أريد احتلال البلاد، إن الأمة الفرنسية لا يرضيها أن لا

(١) الصراع الدولي في الشرق الأوسط، نور الدين زين، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٧: ١١٢

يكون في سوريا أثر يدلّ على وجود فرنسا فيها، إنها إذا لم تمثل بعلمها وعساكرها فإن الأمة الفرنسية تعدّ ذلك عاراً، ولا مانع أن يوضع علمكم إلى جانب علمنا».

وقبل أن يغادر الأمير فيصل باريس عائداً إلى دمشق كتب رسالة إلى كليمنصو جاء فيها: «أرى لزاماً عليَّ أن أرفع إليكم خالص شكري لأنكم كنتم أول من اقترح إرسال لجنة مشتركة للحلفاء لتذهب بعد فترة وجيزة إلى المشرق للتأكّد من رغائب الأهالي وأمانيهم فيما يتعلق بالتنظيم العتيد لبلادهم، وإني متأكد أن الشعب السوري يعرف كيف يعبّر لكم عن عرفانه الجميل لسعادتكم»[1].

كل هذا يؤكّد مرة أخرى أن الحقيقة لم تزل قائمة، وأن المتغير هو الصورة فقط والإخراج، وما مسلسل المؤتمرات والقرارات (الدولية وغيرها) والاتفاقيات، والمعاهدات، وأخيراً اللقاءات مع زعماء يهود السرية تارة والمعلنة تارة أخرى التي نسمع بها، ونقرأ عنها في الصحف والمجلات هذه الأيام، ما هي إلا مراحل ترسم بدقة، وتحضّر بعناية للوصول إلى الخارطة السياسية والفكرية المرسومة مسبقاً، وإن بلاد العالم الإسلامي لا زالت تمثل التركة التي يختلف على اقتسامها الأقوياء.

وهذا يذكرنا بما كتبه هنري كيسنجر في إحدى دراساته قبل توليه منصب وزير الخارجية الأمريكية، من أنه: «ما من دولة كبرى يجوز أن تكون بلا هدف مصلحي، وبأنه غير معقول ولا مقبول أن تتحرك بسبب الآخرين، وإلا أصبحت أشبه بسفينة هائمة لا تعرف أي مرفأ تقصد». وكان بذلك يرد على ما قاله دين راسك وزير خارجية الولايات المتحدة يومها في أحد مؤتمراته الصحفية من أنه: «ليس بيننا وبين الشيوعية خصام، فكل خصوماتنا إنما هي بسبب الآخرين».

والحقيقة التي يجب أن لا تغيب عن البال هي: أن لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بين الدول الكبرى، وإنما هي مصالح دائمة[2].

---

(١) المصدر السابق: ١٠٣- ١٠٤١٠.

(٢) مجلة الأمة، العدد السابع، رجب ١٤٠١ هـ.

انكشاف المؤامرة:

تحدثنا عن مؤتمر الصلح (فرساي) الذي عقده المنتصرون لمعالجة آثار الحرب العالمية الأولى والقضاء على أسبابها بإعادة تنظيم خارطة البلدان التي كانت تخضع للدول المهزومة بما يتناسب ورغبات الشعوب، ورأينا كيف كانت المناورات داخل قاعات المؤتمر وخارجها تتم لتحقيق مصالح الدول الكبرى دون غيرها ولو على حساب الشعوب المستضعفة، وكيف أن الحقيقة التي تجلت كانت هي: أن لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بين الدول الكبرى، وإنما هي مصالح دائمة. ونتابع في هذا السبيل لنتحدث عن قرارات مؤتمر الصلح (فرساي) المتعلقة بالوطن العربي. في ربيع الآخر ١٣٣٧هـ ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩١٩م.

قرارات المؤتمر:

١- فصل البلاد العربية عن تركيا، والاعتراف بأنها بلغت درجة من التقدم يصح معه الاعتراف بها دولاً مستقلة، أو دولة مستقلة، على أن تشرف عليها دولة وصية تنتدب من قبل عصبة الأمم لتساعدها حتى تصبح قادرة على السير وحدها، شريطة أن يكون لرغبات الشعوب المقام الأول في اختيار هذه الدولة المنتَدَبة.

وكانت لجنة الأربعة التي تضم: ولسون رئيس الولايات المتحدة، ولويد جورج رئيس وزراء إنجلترا، وكليمنصو رئيس وزراء فرنسا، وأرلندو رئيس وزراء إيطاليا، قد قررت قبل ذلك بأكثريتها وجوب إبقاء الدول العربية تحت الحماية الفرنسية الإنجليزية (كان المعارض لهذا ولسون فقط).

٢- الموافقة على اقتراح الأمير فيصل بإرسال لجنة دولية إلى بلاد الشام لاستفتاء الشعب ومعرفة رغباته وما يريد (رفضت فرنسا وبريطانيا الاشتراك في عضويتها) تألفت من أعضاء أمريكيين فقط، وعرفت باسم (لجنة كينغ ـ كراين) التي وصف الرئيس الأمريكي أعضاءها بقوله: «إن الموفدين الذين سيوفدهم من المحايدين لا غرض لهم ولا هوى». وكان سبب الرفض الفرنسي الاشتراك في

اللجنة ما أورده كليمنصو: «ما دامت سوريا كلية تحت الاحتلال العسكري البريطاني فإنه من غير المجدي إرسال موفدين فرنسيين».

أما بريطانيا فقد أعلنت سبب رفضها الاشتراك باللجنة على لسان لويد جورج الذي قال: «إنه لن يرسل موفدين بريطانيين إذا امتنعت فرنسا عن إرسال موفدين من قِبَلِها».

وفي شعبان ١٣٣٧ هـ الرابع من أيار / مايو ١٩١٩م استدعى كليمنصو الفرنسي ويكهام ستيد محرر جريدة التايمز اللندنية وشكا له بمرارة من أن لويد جورج كان دوماً ينقض الوعود التي كان يقطعها على نفسه،«في بادئ الأمر أبدى لويد جورج موافقته التامة على أن تكون فرنسا الدولة المنتدبة على سوريا، وكان الرئيس ولسون يقف عقبة دون ذلك، فكان لويد جورج يقول لي: اذهب واتفق مع ولسون أولاً، عندها ستراني أقف إلى جانبك في كل أمر، شريطةَ أن لا تستولي على سورية بقوة السلاح، وأن تتخلى عن مطالبك في كليكيا، وأن تترك الموصل ضمن منطقة النفوذ البريطاني. وقد نفّذت هذه الشروط كلها، ولكن بعد أن اتفقت مع ولسون ومعاونه الكابتن هوس، لم يفعل لويد جورج شيئاً».

وكان لويد جورج أثناء انعقاد مجلس الأربعة الكبار لمناقشة أمر إيفاد اللجنة قد أعلن:

«أنه على استعداد للرضوخ لإرادة السكان كما ستنقلها اللجنة المقترحة لإجراء الاستفتاء». وكان ولسون قد أعجب بهذا المقال وقال: «لا شك في أن هذا الرأي هو رأيه أيضاً، حيث كان يرى أن تترك هذه الشعوب لذاتها، إذ إنه يعوزهم الإرشاد والوصاية الوديّة الرفيقة! ولكن الإرشاد والوصاية ينبغي لهما أن يستهدفا صالح السكان وخيرهم لا صالح الدولة المنتدبة وخيرها».

وتوجهت اللجنة، وكان العضوان الرئيسان فيها: الدكتور هنري كينغ والسيد تشارلز كرين، قاصدة بلاد الشام، حيث وصلتها في حزيران / يونيو ١٩١٩م

واطلعت على آراء الناس من خلال العرائض واللقاءات، ومنعتها بريطانيا من دخول العراق، وعادت لتوصي بأن توضع بلاد الشام (سوريا ومن ضمنها فلسطين) وكذلك العراق تحت انتداب دولة كبرى، على أن يكون ذلك لمدة محدودة بهدف إيصال البلاد إلى مرحلة الاستقلال بالسرعة التي تسمح بها الظروف.

وأوصت بأن تكون الولايات المتحدة هي الدولة المنتدبة على بلاد الشام كلها، وفي حالة رفضها تكون بريطانيا. أما العراق فتكون الدولة المنتدبة عليها بريطانيا. هذا على الرغم من تحققها من أن الشعب يصرّ على الاستقلال التام مع رفض قيام وطن قومي لليهود في فلسطين رفضاً قطعياً؛ وإذا كان ولا بدّ من وصاية -على الرغم من الشعب- فلْتكن الوصاية أمريكية وإلا فبريطانية، أما فرنسا فمرفوضة رفضاً باتاً.

وكان أعضاء اللجنة قد أبرقوا إلى مؤتمر الصلح من بيروت في شوال ١٣٣٧هـ، العاشر من تموز / يوليو ١٩١٩م برقيةً جاء فيها:

الرغبة الشديدة في توحيد سوريا بأكملها مع فلسطين (بلاد الشام).

نيل الاستقلال في أقرب وقت مستطاع.

تعبير عنيف من الشعور الوطني لم نكن نتوقعه.

نستثني من ذلك بعض الأحزاب اللبنانية التي تطالب بالتعاون مع فرنسا وفصل لبنان فصلاً تامّاً.

كالمستجير من الرمضاء بالنار

وكان الأمير فيصل قد أبرق للجنرال أللنبي Allenby قبل وصول اللجنة قائلاً: «إن السوريين سيجمعون على الإعراب لدى اللجنة عن رغبتهم في الانتداب البريطاني، وإني أرغب في نقل هذه المعلومات إلى سعادتكم آملاً أن هذا الشعور بالودّ المتبادل وبالاحترام والثقة القائمة بين شعبينا سيبقى إلى الأبد؛ كما أن لي ملء الثقة بالشرف البريطاني الذي لا يسمح بدفع الناس الذين يطلبون العون منها إلى أحضان غريبة!».

كما أن اللجنة لدى وصولها يافا قد أوهمت الأهالي وتركت في نفوسهم انطباعاً أن باستطاعتهم الاعتماد على الشعب الأمريكي وعلى الرئيس ولسون «الذي كان يدرك أن عليه مسؤولية تسوية الأمور بحق وعدل تحت لواء عصبة الأمم؛ وذلك بغية الحصول على سلام دائم».

وفي غمرة الصراع الظاهري بين بريطانيا وفرنسا على توزيع الأسلاب، وضع بلفور مشروعه لحلّ هذا الصراع، والذي تضمَّن الاقتراحات التالية:

١ـ أن يكون لفرنسا منطقة نفوذ في سوريا.

٢ـ أن يكون لبريطانيا منطقة نفوذ في منطقة ما بين النهرين.

٣ـ أن يكون لليهود وطن قومي في وادي الأردن.

وهنا لا بدّ من أن نذكِّر بمواقف تتعلق بقضية الوطن القومي لليهود في فلسطين.

في جمادى الأولى ١٣٣٦ هـ-١٤ شباط / فبراير ١٩١٨م صدر في باريس بلاغ رسمي يقول: «استقبل المسيو ستيفان بيشون وزير الخارجية المسيو سوكولوف ممثل الجمعيات الصهيونية، فأعرب عن ارتياحه إلى التضامن المشهود بين الحكومتين البريطانية والفرنسية في قضية إسكان اليهود في فلسطين».

وفي شعبان ١٣٣٦ هـ- ١٩ أيار / مايو اتصل المركيز أمبريال سفير إيطاليا في لندن بالمستر سوكولوف معرباً له باسم إيطاليا عن استعدادها لتسهيل العمل الخاص باتخاذ فلسطين مقراً لليهود.

وفي ذي القعدة ١٣٣٦ هـ- ٣١ آب / أغسطس تقدم الرئيس الأمريكي ولسون (صاحب مبادئ حقوق الإنسان التي خدعت كثيراً من الشعوب) فأعرب للحاخام ستيفن وايز اليهودي الكبير عن ارتياحه للنجاح التي أدركته الصهيونية.

وفي ذي القعدة ١٣٤٠ هـ- ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٢٢ أصدر الكونغرس الأمريكي قراره التالي بالإجماع: «إن الولايات المتحدة الأمريكية تحبذ إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، على أن يعلم بجلاء أن سوف لا يعمل شيء من شأنه أن يمسّ

الحقوق الدينية والمدنية للنصارى والطوائف غير النصرانية الأخرى في فلسطين».

وفي ذي القعدة ١٣٣٧ هـ- نهاية آب/ أغسطس ١٩١٩ بعث الأمير فيصل ببيان وجهه إلى رئيس أركان القوات البريطانية العاملة في مصر، وإلى ضابط الارتباط السياسي في دمشق جاء فيه قوله: «لقد كنا نحن العرب مع الأتراك، غير أننا حاربناهم، ولم يكن في نيّتنا أن نجزئ البلاد لتقتسمها فرنسا وبريطانيا، فتنال فرنسا منها نصيباً، وتنال بريطانيا نصيباً آخر».

عندما استدعي الأمير فيصل إلى لندن فوصلها في ذي الحجة ١٣٣٧ هـ- ١٨ أيلول / سبتمبر حيث دعي ليحضر اجتماعاً في مقر رئيس الوزراء لويد جورج وهناك فوجئ بالرغبة على حمله لقبول اقتراح تمّ الاتفاق عليه في باريس بين الفرنسيين والبريطانيين بشأن الاحتلال للبلاد العربية، فأعلن احتجاجه على ذلك وكان مما قاله: «إنه لا يستطيع أن يجابه العالم الإسلامي ليقول له إنه قد طلب إليه أن يحارب خليفة المسلمين، وهو يشاهد الآن الدول الأوروبية العظمى تقتسم البلاد العربية». وبدأت المراسلات بينه وبين الإنجليز الذين تولى اللورد كرزون الرد نيابةً عنهم على الأمير فيصل، وكان مما جاء في رسالته للأمير فيصل قوله: «أما فيما يتعلق باحتلال الجيش الفرنسي للأجزاء المتبقية من سوريا -بالمنطقة الساحلية- فإن حكومتنا تطلب من سموكم أن تتذكروا أن العرب مدينون إلى مدى بعيد بتحررهم إلى ما بذله الشعب الفرنسي من تضحيات جسام في الحرب الأخيرة»؛ ونصحت بريطانيا الأمير بالذهاب إلى باريس والاتفاق مع فرنسا فوصلها في المحرم ١٣٣٨هـ العشرين من شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٩، وأقام أكثر من شهرين ونصف الشهر محاولاً جهده أن يقيم علاقات طيبة مع الحكومة الفرنسية، كما جاء قوله في إحدى رسائله إلى لويد جورج.

ويقال: إن اتفاقية اقترحت من ثمانية بنود لتوقيعها من الحكومة الفرنسية، على أن يبقى أمرها سرياً إلى أن يتمّ التوقيع النهائي عليها فور عودة الأمير فيصل

إلى باريس مرة أخرى، ومن ثم ترفع إلى مؤتمر الصلح لاعتمادها ووضعها موضع التنفيذ.

إن هذا التاريخ الذي يقرؤه مسلمو اليوم على الرغم من طبيعة الأيدي التي كتبته وأدخلت على صورته الكثير من عمليات التجميل ليكون مقبولاً وليُظهِر الدول الأوروبية بمظهر الحريص على حرية الشعوب وحقها في حكم نفسها، وابتكار مصطلحات وتعابير خادعة لتبرير الاستعمار في صورته الجديدة، من نظام الوصاية والحماية والانتداب وما إلى ذلك، والتي لا زالت تتكرر في عالمنا اليوم، لكن باصطلاحات وأسماء جديدة تتناسب مع العصر، والاستعمار هو الاستعمار وإن تطورت أشكاله وألوانه وأسماؤه.. فلا زال معظم العالم الإسلامي واقعاً في مناطق نفوذ الدول الكبرى ولكن بأسماء جديدة، من معاهدات باسم الصداقة والتعاون هنا، إلى إقامة القواعد وحماية الأمن والأماكن الاستراتيجية والطاقة، ومحاربة المبادئ الهدامة هناك.. والاستعمار الفكري للعقول يسبق هذا كله ويضع له مسوغاته والتبعية الثقافية، والعمالة السياسية باتت الطريق الوحيد عند بعضهم للوصول.

لقد استيقظت كل الأقاليم في عالمنا الإسلامي، وأصبح التمزيق هو الحالة الراهنة التي تهدده. كان أول الخرق تشكيكنا بهذا الإسلام وإبعادنا عنه، وعدم دفاعنا عن مؤسساته، الأمر الذي مكَّن الدول الكبرى من الاختلاف والإنفاق على اقتسامنا من جديد.

إنَّ الناظر في حوادث تاريخنا القريب يجد أن الاتفاقيات والمعاهدات والأساليب التي مورست على عالمنا الإسلامي ما تزال هي هي، تمارس عليه حتى اليوم بصورة أو بأخرى»[1].

(١) مجلة الأمة، العدد الثامن، شعبان ١٤٠١ هـ.

المؤتمر السوري العام وإعلان الاستقلال (١٣٣٨ هـ/١٩٢٠م)

وصل الأمير فيصل إلى بيروت في ١٤ من كانون الثاني / يناير ١٩٢٠م بعد غياب استمر أربعة أشهر في أوروبا، وكانت أخبار الاتفاق بينه وبين كليمنصو الفرنسي قد سبقته، فقد نشرت جريدة (الزمان) الباريسية بياناً، بدا وكأنه صادر عن السلطات الفرنسية العليا يتلخّص في أنه قد تمَّ الاتفاق الكامل بين الأمير والحكومة الفرنسية. وكان مما قالته الجريدة المذكورة:

لقد علمنا أن الخطوط العريضة لهذه الاتفاقية التي رفعت إلى مؤتمر الصلح للتصديق عليها تتناول الأمور التالية:

- يوافق الأمير على انتداب فرنسا على سوريا (وهذه من التعابير الخادعة، أو صورة جديدة من مسوغات الاستعمار).

- مقابل هذا تقبل فرنسا بإقامة دولة عربية تضم المدن الأربع دمشق وحمص وحماة وحلب يرأسها الأمير، ويعاونه في ذلك مستشارون فرنسيون.

لتفاصيل أكثر انظر كتاب: (الثورة العربية الكبرى) لأمين سعد، وكتاب (الصراع الدولي في الشرق الأوسط) لنور الدين زين، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٧.

وهنا تُكشَف النوايا الحقيقية حتى للبسطاء من الناس. وبدأت الشكوك تتسرب إلى النفوس، وقام الشريف حسين يحذر ابنه فيصل من المساومة على استقلال سوريا (بحدودها الطبيعية)، وبدأت الوفود تأتي إليه تباعاً طالبةً وبإلحاح الإسراع بالقيام بعمل فوري وإعلان استقلال البلاد.

وعندما قابل الجنرالُ أللِنبي الشريفَ حسين في جدّة قال الأخير: «إن مشكلة سوريا تستأثر باهتمامي كله، إن السياسة التي تتبعها بريطانيا الآن من تسليم سوريا إلى حليفتها فرنسا من شأنها أن تفسد كل ما أنجزته بريطانيا والعرب كحلفاء من أعمال، ويتلفت العرب الآن إليّ ويسألونني: لما خذلتهم بريطانيا؟».

كان هذا الخذلان أمر مفاجئ، خاصة وقد وُصِفت بريطانيا بالوفاء والحرص على مصالح العرب، الأمر الذي لا بدّ منه لتحطيم دولة الخلافة والقضاء على الفكرة نفسها.

في هذا الظرف جاء انعقاد المؤتمر السوري العام بمدينة دمشق في السادس من شهر آذار / مارس١٩٢٠م، وفي السابع منه أعلن المؤتمر قراره بالإجماع:

إعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، ومنها فلسطين، استقلالاً تامّاً لا شائبة فيه، على الأساس المدني النيابي؛ (بدء الجنوح عن المفهومات والمصطلحات السياسية الإسلامية، والدخول في التقليد الغربي) وحفظ حقوق الأقلية، ورفض مزاعم الصهاينة في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، أو محل هجرة لهم.

ووقع الاختيار على الأمير فيصل ليكون ملكاً دستورياً على البلاد، مع إعلان انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث، على أن تقوم مقامها حكومة ملكية نيابية.

وفي الثامن من الشهر نفسه أُعلِن الاستقلال وملكية فيصل. وفي التاسع منه عُيِّن رضا باشا الركابي أول رئيس للوزارة في المملكة السورية الجديدة، وكُلِّف بتشكيل الوزارة.

ردّ فعل الحلفاء:

الولايات المتحدة: لم تُبدِ اكتراثاً بأمر استقلال سوريا ولم تعترف بفيصل ملكاً، ولم تردّ على أي من المراسلات التي كانت تَرِدُها من دمشق.

فرنسا: رفضت الاعتراف، وكانت على غاية من الانزعاج للتطورات التي حدثت، وعلى وجه الخصوص ضمّ لبنان للمملكة المتحدة.

بريطانيا: رفضت الاعتراف بالاستقلال، وكذلك بملكية فيصل واعتبرته مجرد أمير يخضع لسلطة الجنرال أللنبي بصفته القائد العام في المناطق المحتلّة، وأكّدت على أنه لا يحقّ لأية فئة في دمشق أن تتكلم نيابة عن فلسطين والعراق.

وجاء في أقوال رئيس الوزراء البريطاني أمام مجلس العموم في معرض ردّه على سؤال وُجِّه إليه حول التطورات الأخيرة في سوريا ما نصُّه: «يبدو أن مؤتمراً سورياً انعقد في دمشق، في الثامن من آذار / مارس وأعلن فيصلَ ملكاً على سوريا، وكما يبدو أيضاً أن سوريا المَعْنيّة تضمّ فلسطين، وظاهر أن مستقبل هذه المناطق التي سُلِخَت عن الدولة العثمانية لا يمكن أن تقرره بطريقة رسمية سوى دول الحلفاء التي هي مجتمعة الآن في مؤتمر لهذه الغاية. وعليه فإن الحكومتين البريطانية والفرنسية قد أبلغتا فيصلَ أنه يتعذّر عليهما أن تعترفا بشرعية هذه الإجراءات».

مقررات مؤتمر سان ريمو:

والمؤتمر الذي عناه رئيس وزراء بريطانيا هو ذلك الذي عقده مجلس الحلفاء الأعلى في مدينة سان ريمو الإيطالية في التاسع عشر من شهر نيسان / إبريل ١٩٢٠م واستمر حتى السادس والعشرين منه لتنظيم شؤون الانتداب على سوريا ولبنان. وقد وقّعوا اتفاقية بهذا الخصوص كان من بنودها:

إعطاء فرنسا حق الانتداب على سوريا ولبنان.

إعطاء بريطانيا حق الانتداب على فلسطين والعراق مع تعهّدها بالالتزام بالعمل على وضع وعد بلفور موضع التطبيق (تحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود).

وكان مضمون هذه المقررات: بناء كيانات مختلفة ومتعددة، وبإشراف مختلف وذلك لإثارة النعرات الإقليمية وتكريسها. وأمام ردّ فعل الحلفاء العنيف وقف الأمير فيصل مدافعاً عن قرارات المؤتمر السوري العام فكان مما قاله: «إن هناك ما يبرر عملنا هذا، فقد وعَدَنا الحلفاء منذ زمن بعيد بإقامة دولة عربية مستقلة، حيث أعلنَّاها. أما الذي دفع بالمؤتمر إلى استعجال الإعلان فهو: التأخّر البطيء الذي لم يكن له في مؤتمر الصلح من نهاية حول اتخاذ قرار يتعلق بقضيتنا، فقد فَقَدَ العرب

ثقتهم وأصبحوا على اقتناع من أن الحلفاء يبتغون إبقاء سوريا مجزَّأةً إلى مناطق ثلاث، وأن الوعد الذي قطعوه ليس سوى خرافة».

وقبل أن نمضي في متابعة مسلسل الأحداث، لا بدَّ من وقفة أمام تأكيد الحلفاء (الولايات المتحدة-فرنسا-إنجلترا-إيطاليا) على ضرورة أن تتحوّل فلسطين إلى وطن قومي لليهود. فقد ورد في رسالة بلفور إلى وايزمان أثناء الحرب العالمية الأولى قوله: «حين تسكت المدافع ستكون لك قدسُك». وجاء قول تشرشل Winston Churchill في إحدى رسائله: «إنني سوف أبذل كل ما في وسعي لأجعل اليهود يستولون مرة أخرى على الأرض التي كانت لهم».

وبعد أن احتلت قوات الجنرال أللنبي مدينة القدس بستة أيام فقط كان صدور وعد بلفور بمباركة الحلفاء جميعاً. ويكتب هارولد ولسون Harold Wilson زعيم حزب العمال البريطاني في مذكراته قائلاً: «صدر الوعد بعد ستة أيام من احتلال الجنرال أللنبي لمدينة القدس وبعد ٧٣٠ سنة من فتح العرب لها».

وكان اللورد سايكس، صاحب الاتفاقية المشهورة، هو الذي خرج من قاعة اجتماعات مجلس وزراء بريطانيا إلى الردهة الخارجية ليبارك وايزمان الذي كان جالساً ينتظره وبشَّره قائلاً: «مبروك، إنه ولد». وهو الذي عمل مع صديقه الفرنسي بيكو على إقناع قيصر روسيا بالانضمام إلى دولتيهما من أجل اقتسام تركة الرجل المريض، واعِداً إياه بالعمل على تهدئة المعارضة الثورية ضدَّه.

ومما ذكره ولسون أن بريطانيا تسعى بكل جهدها لإرضاء اليهود بُغية كسبهم إلى جانبها من أجل تحقيق الأمور التالية:

١- تهدئة المعارضة الثورية ضد قيصر روسيا.

٢- تشجيع وإثارة معارضة داخل ألمانيا.

٣- الحصول على المساعدة المادية نظراً للنفوذ المالي الكبير لليهود في دوائر البنوك العالمي.

٤ـ استدراج الولايات المتحدة للدخول إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى.
٥ـ وكذلك سيكون من المهم جداً إيجاد دولة يهودية على مقربة من قناة السويس، كضمان وحيد ودائم للغرب.

الجميع يتسابقون لكسب ودّ اليهود، الكلّ يتسابقون من أجل بناء ودعم دولة إسرائيل على أرض الميعاد! ليس فقط من أجل تحقيق المصالح المادية، بل إننا نلمح الحقد الصليبي الدفين على الإسلام والمسلمين، بما فعله أللنبي في القدس، وغورو في دمشق، وبما ذكره ولسون الذي أرّخ لصدور وعد بلفور. وكذلك يعود إلى الخلفية التوراتية التي توجد سلوكهم وتصرفاتهم، يتجلّى ذلك واضحاً في اعتراف زعيم حزب العمال البريطاني ولسون، من أنه صار صهيونياً منذ قراءته العهد القديم، التوراة، وأنه كان يؤمن أن بني إسرائيل سوف يعودون يوماً إلى فلسطين، وأنه بقي وفيّاً لهذا طول حياته. ليس هذا فحسب، بل إن سايكس ولويد جورج وتشرشل وغيرهم من الشخصيات، كانوا مثله تماماً في هذا، بل إنه ليؤكد على أن معظم من حكم بريطانيا خلال الثمانين سنة الماضية كانوا من هؤلاء: صهاينة، حسب رواية ولسون. وقد يكون اليهود الذين استقروا في أوروبا هم وراء دفع الشعوب الأوروبية، وما زالوا، ليكونوا وقود الحروب الصليبية التي اندلعت في القرنين السادس والسابع الهجريين، والحروب العالمية والاستعمارية مجدداً، من أجل تحقيق أهدافهم في السيطرة على العالم وتأمين الوصول إلى إقامة الدولة اليهودية وضمان امتدادها وسيطرتها، وهذا ما حدث[1].

النفط يدخل ميدان المساومة:

رد فعل العرب على مقررات مؤتمر سان ريمو:

نزل خبر فرض الانتداب الفرنسي على سوريا نزول الصاعقة وبخاصة على أولئك الذين كانوا ما يزالون يحسنون الظن بالحلفاء، وشعروا جميعاً بخيبة أمل

(١) مجلة الأمة، العدد التاسع، رمضان ١٤٠١ هـ.

واسعة، حيث تبخّرت أحلامهم في الاستقلال والوحدة، ولم يجنوا إلا الفرقة والتمزّق والوقوع تحت سيطرة الذين أعلنوا صليبيّتهم الجديدة في القدس ودمشق دونما خجل أو مواربة.

واندلعت المظاهرات الصاخبة، وأخذ الشعب يضغط على فيصل وحكومته لإعلان الحرب على فرنسا، وذلك من أجل حماية الاستقلال ومنع التجزئة، ولكنه لم يفعل، وسقطت حكومة علي رضا الركابي، وكُلِّف هاشم الأتاسي رئيس المؤتمر السوري، بتشكيل وزارة جديدة. وتشكلت الوزارة التي تعهّدت بالعمل لتحقيق الأهداف التالية:

١ـ الاستقلال التام.

٢ـ المطالبة بتحقيق وحدة سوريا الطبيعية وعدم السماح بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

٣ـ رفض كل تدخُّل أجنبي يمسّ السيادة الوطنية.

واتُّخذت عدة قرارات في هذا السبيل منها: التجنيد الإجباري وتطبيقه على الجميع. واندفع الناس في غضبتهم ضد فرنسا، وبدؤوا بمهاجمة المواقع الفرنسية، وبدأ بعضهم يفكر بالاتصال بمصطفى كمال (أتاتورك) لتنسيق المقاومة معه ضد الوجود الفرنسي، خاصة وأنه كان قد أعلن ما أسمى بحرب التحرير، ولكنه سارع بالاتفاق مع الفرنسيين الذين تمكّنوا من سحب جيوشهم من الجبهة التركية وحشدها على الحدود الغربية لسوريا.

وحاول الأمير فيصل أن يعود إلى أوروبا بناءً على نصيحة بريطانيا علَّه يتمكّن من الوصول إلى نوع من التفاهم مع الحكومتين الفرنسية والبريطانية؛ وجُوبِهَ بمعارضة أعضاء المؤتمر السوري العام الذين آثروا أن يرسلوا وفداً للتفاوض مع الحلفاء، وأرسل نوري السعيد يومها إلى بيروت لوضع الترتيبات اللازمة لسفر الوفد إلى فرنسا، لكن الجنرال غورو قال له: «إننا لا نستطيع أن نسمح للأمير

بالسفر إلى فرنسا قبل أن يقبل مطالبنا التي سترسل بعد أيام، وإذا سافر عن طريق آخر، فستمتنع فرنسا من مفاوضته أو التعرّف عليه».

وفي الحادي عشر من تموز / يوليو ١٩٢٠م وصلت مطالب فرنسا مُصاغَةً بشكل إنذار عُرِفَ باسم (إنذار غورو) متضمنةً ما يلي:

- قبول الانتداب الفرنسي، وإلغاء التجنيد الإجباري وتسريح الجيش.
- وضع سكة حديد رياق ـ حلب تحت تصرّف الجيش الفرنسي.
- قبول التعامل بالأوراق النقدية التي أصدرها بنك سوريا ولبنان.
- معاقبة (المجرمين) الذين يُعادون فرنسا.

أعلن الأمير القبول بهذه المطالب كلها، اعتماداً على أن الحكومة البريطانية ستنصفه! وما إن انتشر خبر قبول الحكومة السورية للإنذار حتى قامت المظاهرات تجوب الشوارع تطالب بسقوط الحكومة. ومع ذلك تقدمت القوات الفرنسية باتجاه دمشق من لبنان، وعندما استدعى فيصلُ الكولونيل (كوس) وطلب إليه تفسير الأمر، عاد إليه يقول: «إن البرقية المتعلقة بقبول الإنذار قد تأخر وصولها بسبب انقطاع الأسلاك»، فأصدر الجنرال غورو أوامره بالزحف الذي انتهى بعد معركة ميسلون التي بدأت فجر ٢٤ تموز / يوليو ١٩٢٠م، وانتهت قبل منتصف النهار باستشهاد وزير الحربية (يوسف العظم) رحمه اللّه بدخول القوات الفرنسية مدينة دمشق، حيث أعلنت نهاية الملكية وبداية التسلط الفرنسي المباشر تنفيساً عن الأحقاد الصليبية الدفينة والتي طفت على السطح عند مجيء غورو وذهابه إلى ضريح صلاح الدين، محرر القدس، رحمه اللّه ليركله بقدمه قائلاً: «ها نحن أحفاد الصليبيين قد عُدنا يا صلاح الدين».

وهكذا سقط البرقع نهائياً، وظهر أن الوعود التي أُغدِقَت على العرب قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى لم تكن إلا سراباً خادعاً، ولم تكن الشعارات الجديدة التي رفعها الحلفاء إلا ستاراً للتسلّط والاستعمار القديم بغيةَ تحسين صورته، يظهر ذلك واضحاً من اعتراف لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا بأن الانتداب في جوهره

ما هو إلا بديل عن الاستعمار القديم، رغم أن اللجنة الدائمة للانتداب كانت قد أعلنت أنه «نظام مؤقت، الغاية منه: مساعدة الشعوب التي لا تزال من وجهة سياسية عاجزة عن تدبير شؤونها لكي تبلغ يوماً ما مرتبة الاستقلال الذاتي التام».

ونحب أن ننقل هنا ما ذكره الأستاذ تمبرلي تعليقاً على سقوط الحكومة السورية: «وهكذا سقطت دولة الأمير، دولة أوجدتها بريطانيا العظمى وتعهّدت برعايتها وفاءً لبعض وعودها. لقد سقطت دولة سوريا لأن قيامها كان يتعارض مباشرة مع أماني فرنسا ومطامحها، كما أنها سقطت في فترة من الظروف حالت دون النفوذ البريطاني من أن يتمكّن للمحافظة عليها».

وكما قلنا سابقاً: ليست هناك عداوات دائمة ولا صداقات دائمة بين الدول الاستعمارية الكبرى، شرقها وغربها، وإنما هناك مصالح دائمة توجه السياسات، وتحدد الأهداف.

بروز عنصر النفط على ساحة الصراع في الشرق الأوسط:

وقبل أن نتابع مسلسل الأحداث لا بد من التنبيه على أمر في غاية من الأهمية، وهو أنه في اليوم الذي تمّ فيه توزيع الانتداب بين دول الحلفاء خاصة بريطانيا وفرنسا في سان ريمو، تمَّ اتفاق نفطي بين كل من رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج ورئيس الوزراء الفرنسي الجديد ميلران الذي حلّ محلّ كليمنصو بسبب فشله في الانتخابات الفرنسية الذي اضطره إلى تقديم استقالته. ووقَّعا معاً اتفاقية بهذا الخصوص، حيث تمَّت مقايضة الموصل واعتراف فرنسا بضمِّها إلى الانتداب البريطاني على العراق مقابل حصة لفرنسا من نفط العراق.

وقد تعهَّدت بريطانيا بموجب هذه الاتفاقية أن تمنح الحكومة الفرنسية، أو مَن ترشِّحه فرنسا (٢٥٪) من صافي إنتاج النفط الخام. وفي حالة تولِّي شركة خاصة إنتاج النفط في العراق، فإن الحكومة البريطانية تضع تحت تصرُّف الحكومة الفرنسية حصة قدرها (٢٥٪) من أسهم الشركة. وتوافق فرنسا على إعطاء جميع

التسهيلات لمرور خطين من أنابيب النفط عبر الأراضي التي تقع تحت انتدابها، لإيصال النفط من العراق، ومن إيران إلى ميناء أو موانٍ في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط.

وعندما تكوَّنت شركة نفط العراق من كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا، احتجَّت الولايات المتحدة على إبعادها عن بترول العراق، فَأُعْطِيَت حِصَّة في هذه الشركة التي أصبحت أسهمها موزعة كالآتي:

٢٣,٧٥٪ لشركة بي. بي BP البريطانية.

٢٣,٧٥٪ لشركة شِل Shell الهولندية.

٢٣,٧٥٪ لشركة البترول الفرنسية.

٢٣,٧٥٪ لشركة الشرق الأدنى الأمريكية.

٥٪ أُعطيت للمهندس الأرمني غوبلنكيان لِما قدَّمه من تعاوُن وثيق مع شركات البترول التي أرادت استغلال نفط العراق، وهو أول من اكتشف وجود البترول في العراق منذ أيام السلطان عبد الحميد الثاني، رحمه اللَّه، الذي بذل أقصى ما يستطيع لإبعاد الدول الأجنبية عنه، حيث يذكر لنا في مذكراته التي تركها كيف أن إنجلترا وألمانيا حاولتا الوصول إلى هذا البترول بحجة التنقيب عن الآثار في مناطق العراق، وكيف حاولتا خداعه، وكيف أصدر أوامره بإغلاق الآبار التي فتحها الإنجليز في منطقتي بغداد والموصل، ويقول: «ولكنهم بدؤوا يأخذون على عاتقهم التحرُّش بمسألة الخلافة».

ولم تكن ألمانيا بأفضل منها ـ يقصد بريطانيا ـ على الرغم من زيارة إمبراطورها للدولة العثمانية وإعلانه الوقوف إلى جانب المسلمين وخليفتهم، إلا أنه اتبع أسلوب المواربة والخداع كالإنجليز تماماً بغية الحصول على النفط بحجة التنقيب عن الآثار، ويقول السلطان: «أعترف بأني ابتأست لهذا الخداع، إذ لو كان الإمبراطور الألماني قد جاء لاقتراح البحث عن البترول لأعطيته الموافقة على أساس بعض الشروط، إذ إن البحث عنه يهم بلادي أيضاً، أما أن يكون الأمر إرسال

جواسيس يبحثون عن البترول بحجة التنقيب عن الآثار القديمة فإنه يفصح بوضوح عن النوايا الخبيثة».

ويبيّن كيف أنه حاول الاتصال ببعض الشركات الأمريكية لتقوم بالتنقيب عن البترول لحساب الدولة العثمانية، ولم يُوَفَّق في ذلك، فاتَّجه إلى اليابان. ويقول: «لكننا أيضاً شممْنا رائحة البترول بعد الإنجليز والألمان، ولذلك طلبت من اليابان وفداً متخصِّصاً في التنقيب عن البترول، ووافقت اليابان على طلبي، ولا أعرف بقية هذا الموضوع لأني أُبْعِدتُ عن السلطة بعد قليل» أي أن بريطانيا حققت ما تريد وعزلت السلطان العقبةَ الكؤود في وجه مصالحها ومصالح الغرب عموماً، فاستحق أن تشوه سمعته ويُساء إليه؛ لأنه أراد الحفاظ على مصالح المسلمين. ومنذ ذلك الحين دخل البترول ميدان المساومة بين الدول الكبرى، ووقِّعت كثير من الاتفاقيات لاقتسام المنطقة وبترولها.

ومع نموِّ الوعي كانت تضطر هذه الدول الاستعمارية إلى التسليم بشيء من المكاسب لأبناء البلاد وأصحابها الحقيقيين. وإلى الآن ما نزال نسمع التهديد من كثير من الدول صاحبة المصلحة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخُّل إذا هُدِّدَت مصالحها وخاصة إذا أُوقِف تدفُّق النفط إليها[1].

ثورة العشرين في العراق:

بعد أن استولت القوات البريطانية على العراق عام ١٩١٧ قال القائد البريطاني الجنرال «مود» كلمته المشهورة مخاطباً الشعب العراقي «لقد جئتكم محرراً لا فاتحاً»، وأقام الإنجليز في العراق حكماً مباشراً، وتولوا بأنفسهم الإدارة والسيطرة على الثروة، بما في ذلك الجهاز الإداري والضرائب وتعيين حكام المناطق.

(١) مجلة الأمة، العدد العاشر، شوال ١٤٠١ هـ

وفي العام ١٩٢٠ هبت ثورة عراقية كبرى بقيادة زعماء القبائل وعلماء الدين، واتسع نطاقها لتشمل المدن والحواضر العراقية مثل: النجف وكربلاء والسماوة، وقطعت طرق المواصلات التي تعتمد عليها القوات البريطانية، البرية منها والنهرية وكذلك سكة الحديد، حتى استشرت مجاعة بين البريطانيين.

وبعد شهرين من الثورة الشاملة انسحبت القوات البريطانية من معظم مواقعها لتتحصن في حاميات دفاعية، وسيطر الثوار على معظم العراق عدا بغداد والبصرة.

ولجأت القوات البريطانية إلى حرق المحاصيل الزراعية، ودفع حملات عسكرية بالغة القسوة لمعاقبة السكان وإرهابهم ومنعهم من التعاون مع الثوار، وجندت أعداداً كبيرة إضافية من قواتها في الهند ومن المتطوعين البريطانيين من القوميين والشوفينيين، ودخلت في مواجهة إستراتيجية جديدة قائمة على النفس الطويل والمواجهة النفسية ومحاولة اختراق الثوار وتفريقهم.

وبعد انتهاء الثورة عين السير بيرسي كوكس مندوباً بريطانيا في العراق، واتجه التفكير إلى التخلي عن الحكم المباشر، واعتماد صيغة الحكم الوطني الموالي والمعتمد من قبل الإنجليز.

وباختيار حكومة مؤقتة، ثم اختيار فيصل بن الحسين ملكاً للعراق، انتهت الثورة التي كانت أول ثورة عربية في المشرق تقاوم الاحتلال، وقد كبدت المحتلين خسائر فادحة، وغيرت من نظرتهم للكيفية التي يجب أن يحكم بها العراق، فبعد رغبة في ممارسة الحكم مباشرة اضطر الاحتلال إلى استبدال هذه الصيغة بالحكم الوطني، وقد شملت هذه الثورة جميع العراق، واتحدت فيها جميع الطوائف والمذاهب العراقية.

الشيخ ضاري الحمود:

الشيخ ضاري الحمود أحد أهم قادة ثورة العشرين، الذي قطع مع رجاله خط الإمداد عبر الفرات للقوات البريطانية وأوقعها تحت حصار صعب، وقد كان الشيخ

ضاري حلقة الوصل بين جميع الثوار على اختلاف مناطقهم ومذاهبهم، وكان يتولى تمويل الثورة بالرجال والسلاح والمؤونة، كما كان يمنع الإمدادات البريطانية من المرور عبر الفرات حيث كانت قبيلته تسيطر على الضفاف الغربية للنهر.

وقد تعرضت قبيلة «زوبع» التي يقودها الشيخ ضاري لعقوبات انتقامية بسبب مواقفها الوطنية فأتلفت مزروعاتها، واعتقل عدد كبير من رجالها، وعندما حاول الضابط «لغمان» مساعد المندوب السامي في لقاء بينه وبين الشيخ ضاري استفزازه وإهانته سل سيفه وقتله.

وفي العام ١٩٢٧ صدر عفو عام عن رجال الثورة، ولكن استثني منه الشيخ ضاري وأبناؤه، وعندما كان الشيخ مسافراً إلى حلب للعلاج بعد أن اشتد عليه المرض تعرض لخيانة من السائق الذي سلمه للبريطانيين، وكان في الثمانين من عمره، وتوفي عام ١٩٢٨ أثناء اعتقاله بسبب المرض الشديد والإهمال، وكانت جنازته يوماً حافلاً في تاريخ العراق الحديث.

مس بيل (الخاتون):

صدر عام ٢٠٠٢ كتاب «جيرترود بيل، من أوراقها الشخصية» من تأليف إليزابيت بيرغوني، وكتب المؤلف مقدمة هذا الكتاب عندما ترجمه نمير عباس مظفر.

لعبت هذه المرأة التي جاءت إلى العراق عام ١٩١٤ دوراً بالغ الأهمية في ترتيب أوضاع العراق بعد الحرب العالمية الأولى، فقد كانت بسعة علاقاتها ومعارفها وخبراتها بالعراق أهم عون للمندوب السامي البريطاني السير بيرسي كوكس في هندسة مستقبل العراق.

الملك فيصل الأول:

بعد ثورة العشرين جرت مفاوضات بين البريطانيين من جهة ومجموعة من القيادات العربية ليتولى فيصل بن الحسين ملك العراق، وكان قد خرج من سوريا بعد الاحتلال الفرنسي لها وإنهاء ملكه الذي أنشأه فيها قبل ذلك بأشهر قليلة.

وقد واجه الملك فيصل منذ توليه الحكم تحديات داخلية لبناء العراق وتوحيده، وخارجية مع بريطانيا لتحقيق الاستقلال، وكان من أهم القضايا التي واجهها: العلاقة مع الدول المجاورة، ومشكلة الموصل، والنفط، والدستور.

الملك غازي:

بعد وفاة الملك فيصل تولى المُلك ابنه غازي الذي ابتدأ عهده بمواجهة تمرد الآشوريين، وقد ووجهت هذه الثورة بقسوة وعنف، وتولى ذلك بكر صدقي وهو قائد عسكري كردي.

وكان الملك غازي شاباً في بداية العشرينيات ومحاطاً بعدد من كبار رجال السياسة المحنكين الذين رافقوا والده الملك فيصل، مثل: نوري السعيد، وجعفر العسكري، وياسين الهاشمي، وجميل المدفعي، وهو وإن كان أمراً إيجابياً من ناحية فإنه من ناحية أخرى كان سبباً للخلافات والمكائد بين السياسيين.

دخل الملك غازي في مواجهة سياسية مع الإنجليز لم يكن سهلاً الخروج منها، وفي جو من المكائد والنزاعات بين رجال الدولة اغتيل الملك غازي، وأخرجت عملية اغتياله على أنها حادث سيارة، وكانت تلك الوفاة فاتحة لسلسلة من المؤامرات والاغتيالات والانقلابات التي لم تتوقف حتى بعد تصفية الأسرة الحاكمة في العراق عام ١٩٥٨.

ياسين الهاشمي.. الشهاب الذي هوى:

كان ياسين الهاشمي ضابطاً مرموقاً في الجيش العثماني، وقد أبلى في الحرب العالمية الأولى بلاءً حسناً، ثم انضم إلى الملك فيصل وشارك في تشكيل الحكومة السورية الأولى، ثم جاء إلى بغداد مع الملك فيصل، وكان ممنوعاً من دخولها من قبل سلطات الاحتلال البريطاني، وقد أنشأ حزباً سياسياً مناوئاً لبريطانيا، وقد كلف بتشكيل الحكومة عام ١٩٢٤، ثم في عهد الملك غازي.

وقد دخلت الحكومة في مواجهة مع رئيس الأركان بكر صدقي الذي زحف بقوات

عسكرية في انقلاب عسكري على الحكومة، وشكلت حكومة بقيادة حكمت سليمان، وسافر إلى خارج البلاد كل من نوري السعيد وياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني.

كان ياسين الهاشمي قومياً معادياً بقوة لبريطانيا، ومتضامناً مع حركات التحرر العربية في سورية ولبنان، وأيد بقوة المقاومة الفلسطينية، وكان يدير بالتعاون مع الملك غازي إذاعة خاصة تبث من قصر الزهور للملك غازي، وكانت إذاعة قوية تهاجم بريطانيا علناً وبصراحة.

وغادر الهاشمي بغداد إلى بيروت، وتوفي في المنفى، ودفن في دمشق إلى جوار قبر صلاح الدين تقديراً لدوره القومي وسمعته العربية الطيبة.

عبد الإله الوصي على عرش العراق:

الأمير عبد الإله هو ابن الملك علي بن الحسين، وقد تزوج الملك غازي من أخته «عالية» وكانت عائلته تقيم في استنبول، وجاء معها إلى العراق، ويعتقد أنه كان له بالتعاون مع نوري السعيد دور في اغتيال الملك غازي.

وعين وصياً على العرش لأن الملك فيصل الثاني ابن أخته كان عمره عندما توفي أبوه أربع سنوات فقط.

ودارت منافسات قوية بينه وبين نوري السعيد، رغم أن السعيد هو الرجل الأول وراء تعيينه وصياً على العرش، ووقف بقوة في مواجهة اختيار الأمير زيد بن الحسين الذي كان نائباً للملك فيصل، أو الأمير عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن ملكاً أو وصياً، ودخل أيضاً في مواجهة مع رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء، وقد غادر بغداد لفترة من الزمن بعد مواجهة مع قادة الجيش العراقي، وقد عزل عن الوصاية، وعين مكانه الشريف شرف، ثم أعيد مرة أخرى في عملية انقلابية صُفي فيها بالقتل والعزل والنفي والاعتقال معظم قادة الجيش والوزراء وكبار الموظفين إن لم يكن جميعهم، حتى إن المعتقلات ضاقت بالمساجين، فاستخدمت المساجد لاحتجاز الناس.

رشيد عالي الكيلاني:

شكل رشيد الكيلاني الحكومة لأول مرة في عهد الملك فيصل الأول، وكان رئيساً للحكومة عام ١٩٤١، ودخل أثناء هذه المرحلة في مواجهة مع الوصي عبد الإله ومع بريطانيا، وقد نُحي عبد الإله عن الوصاية واختير بدلاً منه الشريف شرف.

وألغى رشيد الكيلاني المعاهدة البريطانية، ودخل في مواجهة سياسية ثم عسكرية مع بريطانيا، وصفيت حركة الكيلاني، وأعدم عدد كبير من قادتها، ولجأ الكثير منهم إلى الخارج، ومنهم رشيد الكيلاني الذي لجأ إلى دول عدة آخرها مصر، ثم عاد إلى بغداد عام ١٩٥٨، ولكنه اعتقل بعد أشهر من عودته، ثم لجأ إلى بيروت والقاهرة، وعاد مرة أخرى إلى بغداد بعد سقوط عبد الكريم قاسم، ثم لجأ إلى بيروت وتوفي فيها عام ١٩٦٥[1].

بين الاحتلالين:

تثير المطالعة التاريخية للاستعمار البريطاني للعراق بعد الحرب العالمية الأولى مقارنات كثيرة مع الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ربما يكون استحضارها مهماً ومفيداً.

فقد بدأ كل من الاحتلالين بإدارة مباشرة ولكن المقاومة الشديدة اضطرتهما للتخلي عن المشروع لصالح حكم وطني، ولكن في الوقت الذي كان يتعامل فيه البريطانيون مع أشخاص مثل الملك فيصل الأول ورفاقه من القادة العراقيين ذوي المؤهلات العالية والانتماء الكبير فإن الإدارة الأميركية اليوم تفاوض نفسها.

إن إعادة رواية الأحداث يربطها بأحداث قريبة مشابهة، ويجعل الناس يعرفون كيف واجه آباؤهم وأجدادهم الاحتلال وقاوموه، وكبدوه خسائر فادحة، ويملك الجمهور اليوم وعياً كبيراً لا يقاس معه وعي الأمس وإمكانياته، ما يستوجب

(١) موسوعة أحداث القرن العشرين، ناصر بن محمد الزمل، ج ٢، ج ٣، ج٤، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤، وموقع الجزيرة نت.

الإقدام والمبادرة لحشد الجماهير من أجل تحرير الوطن، وعلى أسس مختلفة عن السابق، تلك الأسس التي جعلت الوطن يسقط قبل أن يحارب.

إن درس العراق بمقدار ما يعني العراق بالدرجة الأولى والأساسية، فإنه يعني المنطقة كلها، لأن لأمريكا مخططاً تريد تطبيقه لإحكام سيطرتها على المنطقة أولاً، ثم مدّ هذه السيطرة إلى مناطق أخرى من العالم، إلا إذا بدأت المقاومة وأوقفت هذا المدّ البربري الذي يريد أن يغير العالم حسب مشيئته.

دعم الولايات المتحدة للكيان الصهيوني:

أولاً: الدعم السياسي للكيان الصهيوني:

بعد إعلان وعد بلفور المشؤوم في ٢ تشرين / نوفمبر ١٩١٧م قال الرئيس الأمريكي (ولسن) في بيان للشعب الأمريكي: «أنا مقتنع بأن دول الحلفاء بالاتفاق مع حكومتها وشعبها قد اتفقت على أن ترسي في فلسطين أسس كومنولث يهودي».

في ١١ أيلول / سبتمبر عام ١٩٢٢م: قرر مجلس الشيوخ والنواب الأمريكي في جلسة مشتركة بإظهار العطف في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

في ١١ أيار / مايو عام ١٩٤٢م: عقد المؤتمر الصهيوني العالمي في فندق بولتيمور في نيويورك، واتخذ قراراً بتحويل فلسطين إلى دولة يهودية، وإجلاء العرب عنها إذا عارضوا ذلك، وأسرع الرئيس الأمريكي (روزفلت) وأعلن تأييده القرار اليهودي.

في ١٦ آذار /مارس ١٩٤٥م: اجتمع الرئيس الأمريكي روزفلت مع الزعيم الصهيوني (د. ستيفن وايز) وخوّله أن يقول إن الرئيس قد أوضح موقفه إزاء الصهيونية في خطاب كتب في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٤م. هذا الخطاب كان قد أرسله الرئيس إلى النائب الديموقراطي عن ولاية نيويورك بمجلس الشيوخ (واجنر) وتضمن موافقة الرئيس الكاملة على برنامج الحزب الديموقراطي عام ١٩٤٤م، وهو البرنامج الذي أيد حرية الهجرة اليهودية دون قيد أو شرط إلى فلسطين وإقامة دولة يهودية.

في ١٦ آب / أغسطس ١٩٤٥م: أعلن الرئيس الأمريكي (ترومان) في مؤتمر صحفي تأييده للسماح بدخول أكبر عدد ممكن من اليهود إلى فلسطين.

٣١ آب / أغسطس ١٩٤٥م: بعث الرئيس الأمريكي (ترومان رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني (كلمنت أتلي) يطلب فيها السماح لمائة ألف آخرين من اليهود الناجين من خطة الإبادة النازية المدَّعاة في أوروبا بدخول فلسطين.

٥ حزيران / يونيو ١٩٤٦م: قام (ترومان) رئيس الولايات المتحدة بحث رئيس الوزراء البريطاني (اتلي) على قبول المائة ألف شخص المشردين في فلسطين، وعرض استخدام السفن الأمريكية في المساعدة على توفير وسائل الانتقال اللازمة لهم.

١٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٦م: أصدر الرئيس الأمريكي ترومان بياناً يدعو إلى هجرة يهودية كبيرة إلى فلسطين دون انتظار التوصل إلى تسوية دائمة لمستقبل انتداب فلسطين.

٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧م: بذلت الولايات المتحدة جهوداً مكثفة في الضغط على عدد من الدول لحملها على التصويت إلى جانب تقسيم فلسطين وخصوصاً مندوبي هاييتي وليبريا وسيام، ولولا تحول هذه الدول من الرفض إلى الموافقة لفشل اقتراح التقسيم.

١٤ أيار / مايو ١٩٤٨م: عند إعلان قيام الكيان الصهيوني سارع بعد عشر دقائق الرئيس الأمريكي (ترومان) بالإعلان عن اعتراف الولايات بهذا الكيان وتأييده.

٢٩ أيار / مايو ١٩٦٥م: قررت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي خفض ما تسهم به الولايات المتحدة في ميزانية وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين بنسبة ٥ ٪.

١٢ أيار / يونيو ١٩٦٦م: طلبت الحكومة الأمريكية من الأمم المتحدة وقف تقديم المساعدات إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين يتلقون تدريباً عسكرياً وشطب

أسمائهم من قائمة الأشخاص الذين يحصلون على مساعدات من وكالة إغاثة اللاجئين.

٢ آب / أغسطس ١٩٦٦م: أعلن الرئيس جونسون أن سياسة الولايات المتحدة تقوم على تأييد أمن (إسرائيل) والإبقاء على الوضع الراهن في الشرق الأوسط.

٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٦م: الولايات المتحدة تقدم مشروع قرار لمجلس الأمن يدعو فيه كلاً من (سوريا وإسرائيل) إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه زيادة حدة التوتر في منطقة الشرق الأوسط. وقد استخدم الاتحاد السوفياتي حق الفيتو لنقض القرار. وقال المندوب السوفياتي إن الفقرة التي تضمنها مشروع القرار ودعا فيها الحكومة السورية إلى «تعزيز ما تتخذه من تدابير لمنع وقوع حوادث تشكل انتهاكاً لاتفاقية الهدنة العامة من شأنها تشجيع (إسرائيل) على السير في طريقها العدواني، وتزيد الموقف تعقيداً في منطقة الشرق الأوسط».

١٣ تموز / يوليو ١٩٦٨م: استثنى الكونغرس الأمريكي (إسرائيل) من الإجراءات النامية التي ستتخذ للحد من المساعدات العسكرية والاقتصادية للدول التي تستخدم المساعدات في شراء الأسلحة الحديثة.

٦ آذار / مارس ١٩٧٢م: اعترف مساعد وزير الدفاع الأمريكي أن هناك اعتبارات إستراتيجية هي التي دعت إلى اختيار اليونان كقاعدة للأسطول السادس، وأنه دون ذلك ستتعرض (إسرائيل) لخطر بالغ.

تموز / يوليو ١٩٧٢م: أقر المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي البرنامج السياسي للحزب، وقد تضمن البرنامج التعهد بإمداد (إسرائيل) بالطائرات والمعدات العسكرية الأخرى التي تحتاج إليها للمحافظة على قوتها الرادعة، وتعهد الحزب في برنامجه بالاعتراف بالقدس عاصمة (لإسرائيل).

٤ تموز / يوليو ١٩٧٢م: وجه الرئيس نيكسون رسالة إلى المنظمة الصهيونية الأمريكية قال فيها: إنه قد أشار بوضوح خلال محادثاته مع القادة السوفيات إلى التزام الشعب الأمريكي بضمان بقاء (إسرائيل).

١٧ آب / أغسطس ١٩٧٢م: أكد البيان السياسي للحزب الجمهورية الأمريكي أن الحزب يؤيد حق (إسرائيل وشعبها) في الحياة، وتعهد الحزب بأن الولايات المتحدة ستواصل العمل من أجل الحيلولة دون قيام عدم توازن عسكري يعرض (السلام) للخطر في المنطقة، وذلك عن طريق تزويد (إسرائيل) بالمساعدات الضرورية لأمنها.

٧ شباط / فبراير ١٩٧٣م: وافق ٨٠٪ من أعضاء الكونغرس الأمريكي على مشروع قانون يقضي بحرمان الاتحاد السوفياتي من التمتع بحقوق الدولة الأكثر رعاية، إلاّ في حالة إلغاء الضرائب على هجرة اليهود السوفيات (لإسرائيل).

في حزيران / يونيو ١٩٧٥م: وافق مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ٢١ صوتاً ضد ٨ أصوات على تعديل يلغي بمقتضاه اعتماد مبلغ ٢٢,٣ مليون دولار من المخصصات الأمريكية التي تقدم لمنظمة العمل الدولية، وذلك بعد القرار الذي اتخذته المنظمة بتخصيص مقعد لمنظمة التحرير الفلسطينية، واحتجاجها على التحرك المضاد (لإسرائيل) الذي تقوم به المنظمة الدولية.

١٧ تموز / يوليو ١٩٧٥م: وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع قرار ينتقد بشدة الجهود التي تبذل من جانب بعض الدوائر لطرد (إسرائيل) من الأمم المتحدة.

٢٣ آب / أغسطس ١٩٧٥م: قدّم ٥٠ عضواً من أعضاء الكونغرس مذكرة يعلنون فيها معارضتهم لطرد أو وقف عضوية (إسرائيل) في الجمعية العامة.

١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦م: أرسلت الحكومة الأمريكية إلى الكونغرس مشروع قانون يحظر على جميع الشركات التي تعمل في الولايات المتحدة الاشتراك في مقاطعة (إسرائيل).

٩ تموز / يوليو ١٩٧٦م: أعلن هنري كيسنجر أن الولايات المتحدة تؤيد شرعية الغارة الإسرائيلية على مطار (عنتيبي) لإنقاذ الرهائن المحتجزين.

٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨م: صرح المسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية بأن معدل هجرة اليهود السوفيات خلال هذا العام ارتفع إلى ٢٠ ألف يهودي سنوياً في أعقاب التعديل في اتفاقيات التجارة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والذي ربط بين الهجرة لليهود السوفيات إلى فلسطين المحتلة وحصول الاتحاد السوفياتي على تسهيلات تجارية.

١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩م: نشرت الحكومة البريطانية الوثائق السرية الخاصة بانتهاء فترة الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٤٨م. وقد أوضحت اضطرارها إلى التخلي عن فلسطين بسبب فشلها في إثبات سياسة مؤيدة للعرب في مواجهة الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين.

في كانون الثاني / يناير ١٩٧٩م: أكد الرئيس الأمريكي خلال اجتماعه مع زعماء الطائفة اليهودية الأمريكية أن الولايات المتحدة لا تزال على رفضها إجراء أية اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٧ حزيران / يونيو ١٩٨٢م: قررت مجموعة عمل أمريكية برئاسة نائب الرئيس الأمريكي استبعاد فرض عقوبات ضد (إسرائيل).

١٢ حزيران / يونيو ١٩٨٢م: صرح الكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكية بأن الولايات المتحدة لا تطالب (إسرائيل) بانسحاب فوري من لبنان.

١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢م: قررت الولايات المتحدة وقف مساهمتها في ميزانية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لوقف عضوية (إسرائيل) بها.

١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢م: أكد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن العلاقات بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) لا تزال وثيقة، وإنه لا توجد أزمة ثقة بين البلدين.

٢١ شباط / فبراير ١٩٨٣م: طالب الرئيس الأمريكي ريغان الدول العربية بقبول (إسرائيل) كأمر واقع.

١٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣م: هددت الولايات المتحدة بالانسحاب من الأمم المتحدة ووقف مساهمتها المالية في المنظمة الدولية إذا رفضت الجمعية العامة قبول أوراق اعتماد المندوب (الإسرائيلي).

١٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣م: أعلنت الحكومة الأمريكية أنها قررت توثيق علاقاتها بـ (إسرائيل) وإغلاق كافة ملفات الخلافات معها حول الدور (الإسرائيلي) في لبنان.

١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣م: أكد الرئيس ريغان للرئيس (الإسرائيلي) التزام واشنطن الذي لا يتزعزع بأمن (إسرائيل).

٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣م: أكد الرئيس الأمريكي ريغان أن العلاقات الأمريكية (الإسرائيلية) تزداد قوة، وتعهد بوقوف أمريكا بجانب (إسرائيل) عند أي تهديد لأمنها.

٢٠ أيلول /سبتمبر ١٩٨٤م: هددت الولايات المتحدة بالانسحاب من الاتحاد البرلماني الدولي إذا أصدر الاتحاد قراراً يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤م: وافقت اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي على مشروع قرار بنقل السفارة الأمريكية ومقر السفير الأمريكي في فلسطين المحتلة من تل أبيب إلى القدس في أقرب وقت ممكن.

٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤م: أبلغ الرئيس ريغان مؤتمراً لليهود الأمريكيين بأن (إسرائيل) حليف إستراتيجي وصديق مقرب لأمريكا، وأدان الذين يساوون بين جمال الصهيونية وقبح العنصرية، وقال: إنه بقيام (إسرائيل) تمكن اليهود من إعادة قيام حكمهم الذاتي في أرضهم التاريخية.

١٥ أيار / مايو ١٩٨٥م: أكد وزير الخارجية الأمريكي استمرار معارضة واشنطن لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥م: أقر الرئيس الأمريكي ريغان الغارة الصهيونية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس باعتبارها عملاً مشروعاً للدفاع عن النفس ضد الإرهاب.

١٨ شباط / فبراير ١٩٨٦م: أكدت الولايات المتحدة رفضها لمطلب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين.

١٦ شباط / فبراير ١٩٨٧م: وقّع الرئيس الأمريكي ريغان تشريعاً يعطي (لإسرائيل) مزايا الدول الأعضاء في حلف الأطلنطي دون أن تكون عضواً في الحلف.

١٦ شباط /فبراير ١٩٨٨م: أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض الأمريكي أن السياسة الأمريكية مازالت تتمثل في الدعوة إلى التنازل عن الأرض مقابل السلام في فلسطين المحتلة.

١ آذار / مارس ١٩٨٨م: طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من الولايات المتحدة إلغاء خططها لإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة، كما طالبتها بالموافقة على عرض الأمر على محكمة العدل الدولية.

١٠ آذار / مارس ١٩٨٨م: قررت الإدارة الأمريكية إغلاق مقر بعثة منظمة التحرير الفلسطينية بالأمم المتحدة اعتباراً من ٢١ آذار / مارس ١٩٨٨م، بغض النظر عن أي اتفاقيات إلزامية تجاه الهيئة الدولية.

١٧ أيار /مايو ١٩٨٨م: أعلن الرئيس الأمريكي ريغان ووزير خارجيته جورج شولتز في بيانين منفصلين أن أية تسوية سلمية لنزاع الشرق الأوسط يجب أن تلتزم بمبدأ الأرض مقابل السلام.

٢٧ تموز / يوليو ١٩٨٨م: وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على قرار يتيح للولايات المتحدة نقل سفارتها في (إسرائيل) من تل أبيب إلى القدس.

٢٨ تموز / يوليو ١٩٨٨م: وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على تعديل يقضي بتخصيص اعتمادات لبناء مبنيين للسفارة الأمريكية في فلسطين المحتلة أحدهما في تل أبيب والآخر في القدس.

١٢ تموز / يوليو ١٩٨٨م: عارض مشروع البرنامج السياسي للحرب الجمهورية قيام وطن قومي للفلسطينيين.

٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨م: قررت الحكومة الأمريكية منح الحصانة الدبلوماسية لأعضاء بعثة مكتب المشتريات العسكرية (الإسرائيلي) في واشنطن.

٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨م: صرّح أحد مساعدي الرئيس الأمريكي المنتخب جورج بوش بأن الأخير يرى أن التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) هو مفتاح السلام في الشرق الأوسط، وأنه (بوش) يرفض الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨م: أعلنت الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة لا توافق على إعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة؛ لأن ذلك يعد تقريراً لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة من جانب واحد في الوقت الذي ترى فيه الولايات المتحدة أن مستقبل هذه الأراضي ينبغي أن يقرر من خلال المفاوضات.

٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨م: قررت الولايات المتحدة منع ياسر عرفات دخول الأراضي الأمريكية لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨م: أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار بأغلبية ١٥١ صوتاً ضد صوتي الولايات المتحدة و(إسرائيل) يؤكد حق رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في الاشتراك في مناقشات الجمعية، ويندد بقرار الحكومة الأمريكية بعدم منحه تأشيرة دخول ويؤكد انتهاك واشنطن لاتفاقية المقر.

١ أيار / مايو ١٩٨٩م: أكدت الولايات المتحدة رفضها لانضمام فلسطين إلى منظمة الصحة الدولية كعضو كامل العضوية.

١٥ أيار / مايو ١٩٨٩م: وافق مجلس النواب الأمريكي على مشروع قرار بوقف دفع حصة الولايات المتحدة للأمم المتحدة أو أي منظمة متخصصة تابعة لها في حالة موافقتها على طلب منظمة التحرير الفلسطينية بمنحها العضوية الكاملة.

٢٢ حزيران / يونيو ١٩٨٩م: أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش لأعضاء الكونغرس المؤيدين (لإسرائيل) تأييد الولايات المتحدة المطلق والثابت (لدولة إسرائيل).

٧ شباط / فبراير ١٩٩٠م: حث الرئيس الأمريكي جورج بوش الاتحاد السوفياتي على تطبيع العلاقات مع (إسرائيل) والسماح بنقل اليهود السوفيات إلى (إسرائيل) عبر رحلات جوية مباشرة بين موسكو وتل أبيب.

٢٢ شباط / فبراير ١٩٩٠م: أيد ٨٤ عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي (١٠٠ عضو) مشروع قرار يدعو إلى الاعتراف بمدينة القدس عاصمة (لإسرائيل).

٣ نيسان / إبريل ١٩٩٠م: أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش تأييده القوي لهجرة اليهود السوفيات ووصفها بأنها (الخروج) الذي يشهده العصر الحديث لليهود (وبأنها حدث كبير لكل من يبتهج من أجل حرية الإنسان) وتعهد بالاستمرار في القيام بكل ما هو ضروري لتمكين اليهود السوفيات من الوصول إلى (إسرائيل) بما في ذلك الضغط من أجل تنظيم رحلات جوية مباشرة لنقلهم.

٢٣نيسان / إبريل ١٩٩٠م: وافق مجلس النواب الأمريكي على اعتبار القدس عاصمة (لإسرائيل).

١٨ حزيران / يونيو ١٩٩٠م: أقر مجلس النواب الأمريكي قراراً كان قد وافق عليه مجلس الشيوخ يقضي بمطالبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإلغاء قرارها الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية.

١٩حزيران / يونيو ١٩٩٠م: اتخذ الكونغرس الأمريكي بمجلسيه الشيوخ والنواب قراراً مشتركاً يطالب الحكومة الأمريكية بدعوة الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة باتخاذ إجراء فوري لإلغاء قرارها الصادر عام ١٩٧٥م والذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠م: أجّل مجلس الأمن للمرة السادسة التصويت على مشروع قرار ينص على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وذلك بسبب إصرار الولايات المتحدة على حذف هذه الفقرة.

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠م: أعلنت الإدارة الأمريكية أن موسكو ستحصل على قرض بمليار دولار بعد أن سمحت بهجرة ٣٦٠ ألف يهودي سوفياتي في العام الماضي.

١٩حزيران / يونيو ١٩٩١م: قرر مجلس النواب الأمريكي وقف المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن إلاّ إذا اعترف الأردن (بإسرائيل) والتزم بإجراء مفاوضات مباشرة معها.

١٤تموز / يوليو ١٩٩٣م: قال وزير الدفاع الأمريكي: إن الإدارة الأمريكية ملتزمة بمساعدة (إسرائيل) على مواجهة التهديدات، وعازمة على تقوية الشراكة الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية كي تكون (إسرائيل) - على حد زعمه - آمنة.

في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٥م: وافق مجلسا الشيوخ والنواب الأمريكيان على قانون ينص على: أن من حقائق السياسة الخارجية الأمريكية ضرورة بقاء القدس (عاصمة موحدة لإسرائيل) وأنه لا بد من نقل السفارة الأمريكية إلى المدينة بحلول أيار / مايو ١٩٩٩م.

١٤ شباط / فبراير ١٩٩٧م: أثار نتانياهو ما تردد عن مشروع بيع نحو ١٠٠ طائرة أمريكية (إف ١٦) (للمملكة العربية السعودية) واعتبر أن إتمام هذا المشروع من شأنه الإخلال بالتوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط، فأكد كلينتون لنتانياهو أن واشنطن سترد على مطلب محدد من الرياض لما يضمن الحفاظ على مصالح (إسرائيل)، وجدد بهذه المناسبة التزام أمريكا وتصميمها الأكيد على ضمان أمن (الدولة العبرية) كما أشار كلينتون بأن التعاون العسكري الكبير والقديم بين واشنطن والرياض قد ساهم في الحفاظ على أمن (إسرائيل).

٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧م: أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إدراج حزب الله (لبنان) ومنظمات فلسطينية على لائحة المنظمات الإرهابية وهذه المنظمات هي: حركة المقاومة الإسلامية حماس، وحركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة ـ، وجبهة التحرير الفلسطينية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ فصيل نايف حواتمة ـ، ومنظمة أبو نضال.

٢٨ نيسان / إبريل ١٩٩٨م: أشاد كلينتون بحرارة بـ (إسرائيل) في الذكرى الخمسين لإعلانها، وقال في احتفال أقيم في حدائق البيت الأبيض: لقد عشنا نتحدى اللحظات المجيدة في تاريخنا بأننا كنا أول من اعترف بـ (إسرائيل).

١٦ حزيران / يونيو ١٩٩٨م: قال كلينتون ـ على أثر عملية للمجاهدين الفلسطينيين ـ إنني وباسم جميع الأمريكيين أعبر عن تعاطفي مع الشعب (الإسرائيلي) الذي كان مرة أخرى صباح اليوم هدفاً لعمل إرهابي مشين.

٢٣ شباط / فبراير ١٩٩٩م: اعتبر إزريك مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط والذي كان يتحدث في ندوة أعدها المجلس اليهودي للشؤون العامة: أن تحقيق (السلام) بين سوريا و(إسرائيل) يخدم المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

١٣ حزيران / يونيو ١٩٩٩م: وافقت سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني على تأجيل مؤتمر جنيف حول الانتهاكات (الإسرائيلية) للأراضي المحتلة في خطوة تأتي استجابة لضغوط من واشنطن. وكان الكونغرس الأمريكي تبنى بغالبية ٣٦٥ صوتاً مقابل خمسة أصوات قراراً غير ملزم (يهنئ) وزارة الخارجية الأمريكية على معارضتها للمؤتمر، ويدعو الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان وسويسرا إلى رفض تقديم أي مساعدة للمؤتمر.

٢٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٠م: طلب رئيس الوزراء الصهيوني أيهود باراك من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون العمل لوقف عمليات المقاومة الإسلامية ضد قوات الاحتلال الصهيوني في جنوب لبنان.

٣٠ حزيران / يونيو ٢٠٠٠م: هدد الرئيس الأمريكي كلينتون بإعادة النظر في علاقات الولايات المتحدة مع الفلسطينيين إذا أعلنوا دولة من جانب واحد[١].

في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠م: بعد انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الثانية أقرّ مجلس الأمن للمرة الثانية أن اتفاقات جنيف تنطبق على الأراضي التي تحتلها إسرائيل. وكان التصويت ١٤-٠ والعضو الخامس عشر، الولايات المتحدة، امتنعت عن التصويت[٢].

ثانياً: استخدام الولايات المتحدة لحق (الفيتو) دعماً للكيان الصهيوني:

في عام ١٩٦٧م: استخدمت الولايات المتحدة حق (الفيتو) في مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة للحيلولة دون نص قرار وقف إطلاق النار أثناء حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧م على انسحاب القوات المتحاربة إلى خطوط الهدنة السابقة.

١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢م: الولايات المتحدة تستخدم حق (الفيتو) ضد قرار تقدمت به كل من الصومال وغينيا ويوغسلافيا يطالب بوقف العمليات الحربية في الشرق الأوسط بعد شكوى سوريا ولبنان.

٢٦ تموز / يوليو ١٩٧٣م: الولايات المتحدة تعترض على مشروع قرار تقدمت به الهند وإندونيسيا وبنما وبيرو والسودان ويوغسلافيا وغينيا يعلن الأسف على احتلال (إسرائيل) للأراضي العربية.

٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦م: استخدمت الولايات المتحدة حق (الفيتو) على قرار تقدمت به باكستان وبنما وتنزانيا ورومانيا في ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦م ينص على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير وفي إقامة دولة حرة في فلسطين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وضرورة انسحاب (إسرائيل) من الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧م.

---

(١) موسوعة أحداث القرن العشرين، ناصر بن محمد الزمل، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤م، وموقع الشاهد للدراسات الإستراتيجية.

(٢) القوة والإرهاب، نعوم تشومسكي، ترجمة: إبراهيم يحيى الشهابي، دار الفكر، دمشق.

٢٥ آذار / مارس ١٩٧٦م: استخدمت الولايات المتحدة حق (الفيتو) ضد قرار تقدمت به مجموعة من دول العالم الثالث يطلب من (إسرائيل) الامتناع عن أية أعمال ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة.

٢٩ حزيران / يونيو ١٩٧٦م: استخدمت الولايات المتحدة حق (الفيتو) ضد قرار تقدمت به كل من جويانا وباكستان وبنما وتنزانيا يؤكد حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة إلى وطنه وحقه في الاستقلال والسيادة.

٣٠ نيسان / إبريل ١٩٨٠م: استخدمت الولايات المتحدة (الفيتو) ضد مشروع قرار تقدمت به تونس ينص على ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

٣٠ نيسان / إبريل ١٩٨٠م: استخدمت الولايات المتحدة (الفيتو) على مشروع قرار تقدمت به باكستان باسم (المؤتمر الإسلامي) ينص على إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المناقشات بنفس حقوق الدولة العضو في الأمم المتحدة.

٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢م: استخدمت الولايات المتحدة (الفيتو) ضد مشروع قرار يقضي بفرض عقوبات على (إسرائيل) لضمها مرتفعات الجولان السورية.

٢٠ نيسان / إبريل ١٩٨٢م: استخدمت الولايات المتحدة حق (الفيتو) ضد مشروع قرار عربي بإدانة حادث الهجوم على المسجد الأقصى.

٢٥ شباط / فبراير ١٩٨٢م: استخدمت الولايات المتحدة (الفيتو) على مشروع قرار أردني يطالب السلطات المحلية (في فلسطين) لممارسة وظائفها وإلغاء كل الإجراءات المطبقة في الضفة الغربية.

٩ حزيران / يونيو ١٩٨٢م: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار إسباني بإدانة الغزو الإسرائيلي للبنان.

٢٥ حزيران / يونيو ١٩٨٢م: استخدمت الولايات المتحدة حق (الفيتو) ضد مشروع قرار فرنسي في مجلس الأمن بشأن لبنان.

٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤م: فشل مجلس الأمن في إصدار قرار يؤكد أن نصوص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م تطبق على الأقاليم المحتلة في لبنان بسبب اعتراض الولايات المتحدة.

١١ آذار / مارس ١٩٨٥م: استخدمت الولايات المتحدة حق (الفيتو) ضد مشروع قرار لبناني في مجلس الأمن يدين الممارسات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني.

١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥م: استخدمت الولايات المتحدة حق (الفيتو) ضد مشروع قرار الأمن بإدانة الممارسات (الإسرائيلية) القمعية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦م: استخدمت الولايات المتحدة حق (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي ضد مشروع قرار يطالب (إسرائيل) بسحب قواتها من لبنان.

٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦م: استخدمت الولايات المتحدة حق (الفيتو) ضد مشروع قانون لمجلس الأمن يدين الانتهاكات (الإسرائيلية) لحرمة المسجد الأقصى ويرفض مزاعم (إسرائيل) باعتبار القدس عاصمة لها.

٧ شباط / فبراير ١٩٨٦م: استخدمت الولايات المتحدة حق (الفيتو) في مجلس الأمن لمنع إصدار قرار يدين اختطاف (إسرائيل) لطائرة الركاب الليبية.

١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨م: استخدمت الولايات المتحدة حق (الفيتو) ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يستنكر الاعتداءات (الإسرائيلية) على جنوب لبنان ويطالبها بوقف جميع أعمال التعدي على الأراضي اللبنانية وجميع الإجراءات ضد المدنيين.

١ شباط / فبراير ١٩٨٨م: استخدمت الولايات المتحدة حق (الفيتو) ضد اقتراح في مجلس الأمن يطالب بالحد من عمليات الانتقام (الإسرائيلية) ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

١٥نيسان / إبريل ١٩٨٨م: استخدمت الولايات المتحدة (الفيتو) ضد قرار لمجلس الأمن يدين (إسرائيل) لاستخدامها سياسة القبضة الحديدية تجاه الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في أعقاب طردها ٨ فلسطينيين.

١٠ أيار / مايو ١٩٨٨م: استخدمت الولايات المتحدة (الفيتو) لنقض مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي لإدانة الاجتياح (الإسرائيلي) لجنوب لبنان.

١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨م: استخدمت الولايات المتحدة حق (الفيتو) لمنع استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بإدانة الاعتداء (الإسرائيلي) الجوي والبري على الأراضي اللبنانية.

١ شباط / فبراير ١٩٨٩م: أوقفت الولايات المتحدة جهود مجلس الأمن الدولي لإصدار بيان يسجل رفضه لممارسات (إسرائيل) في الأرض الفلسطينية المحتلة ويدعوها إلى الالتزام باتفاقية جنيف الخاصة بحقوق المدنيين في زمن الحرب.

١٨ شباط / فبراير ١٩٨٩م: استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار لمجلس الأمن الدولي بإدانة (إسرائيل) لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.

٩ حزيران / يونيو ١٩٨٩م: استخدمت الولايات المتحدة (الفيتو) في مجلس الأمن ضد مشروع قرار لدول عدم الانحياز يدين (إسرائيل) لسياستها القمعية في الأراضي المحتلة.

٧ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٨٩م: استخدمت الولايات المتحدة (الفيتو) للاعتراض على قرار مجلس الأمن يدين الممارسات (الإسرائيلية) في الأراضي المحتلة.

١حزيران / يونيو ١٩٩٠م: استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي قدمته دول عدم الانحياز بإرسال لجنة دولية إلى الأراضي العربية المحتلة لتقصي الحقائق حول الممارسات القمعية (الإسرائيلية) ضد الشعب الفلسطيني.

ثالثاً: الدعم المالي والاقتصادي الأمريكي للكيان الصهيوني:

حصلت (إسرائيل) من الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦١م على مليون دولار.

حصلت (إسرائيل) عام ١٩٦٢م على مبلغ (١٣,٢) مليون دولار من الولايات المتحدة.

حصلت (إسرائيل) عام ١٩٦٣م على مبلغ (١٣,٣) مليون دولار من الولايات المتحدة.

حصلت (إسرائيل) عام ١٩٦٥م على مبلغ (٢,٩) مليون دولار من الولايات المتحدة.

٢٦ تموز / يوليو ١٩٦٦م: منحت وكالة التنمية الدولية الأمريكية قرضاً قيمته ١٠ ملايين دولار (لإسرائيل) لمساعدتها على مواجهة نفقاتها من النقد الأجنبي.

٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٦م: وافقت الحكومة الأمريكية لبنك التصدير والاستيراد على منحه قرضاً (لإسرائيل) قيمته ستة ملايين من الدولارات لشراء آلات ومعدات من الولايات المتحدة.

٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧١م: قدم البنك الأمريكي للتصدير والاستيراد ٥,٥ مليون دولار قرضاً (لإسرائيل).

١٥ شباط / فبراير ١٩٧٢م: تم توقيع اتفاق أمريكي (إسرائيلي) تضمن الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضاه قرضاً قيمته ٥٠ مليون دولار ستحصل عليه (إسرائيل) من مؤسسات الادخار والقروض الأمريكية الخاصة.

١١ آذار / مارس ١٩٧٢م: أعلن سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكية أن المعونة التي قدمتها حكومة نيكسون (لإسرائيل) في أربع سنوات تجاوزت المعونة التي أعطتها لها جميع الحكومة الأمريكية مجتمعة منذ سنة ١٩٤٨م إذ بلغت ١١٨٢ مليون دولار (لإسرائيل) للمساعدة على توطين اليهود السوفيات بها.

١٦ أيار / مايو ١٩٧٢م: وافق مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ٣٠٥ أصوات ضد ٦٥ صوتاً على مشروع قرار بتخويل وزارة الخارجية الأمريكية تقديم ٨٥ مليون دولار (لإسرائيل) للمساعدة على توطين اليهود السوفيات بها.

١٤ تموز / يوليو ١٩٧٢م: وقع الرئيس نيكسون قانوناً باعتماده ٨٥ مليون دولار (لإسرائيل) لتمويل عملية إعادة توطين اليهود المهاجرين إليها من الاتحاد السوفياتي.

٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢م: أعلن بنك فرست بنسلفانيا الأمريكي أنه قدم مبلغ ١٦ مليون دولار مساهمة في رأسمال أول بنك أمريكي (إسرائيلي) وذلك بنسبة ٤١,٦٪.

٩ آذار / مارس ١٩٧٣م: أعلنت الحكومة الأمريكية موافقتها على منح (إسرائيل) مبلغ ٥٠ مليون دولار (لتخفيف وطأة نفقات الدفاع على الاقتصاد الإسرائيلي).

٦ نيسان / إبريل ١٩٧٣م: تم في واشنطن التوقيع رسمياً على اتفاقية قرض أمريكي (لإسرائيل) بمبلغ ٣٠ مليون دولار للمساعدة في توطين اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي.

١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣م: وافق مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكي في اجتماع مشترك على اعتماد مبلغ ٥,٦٧ مليار دولار للمساعدات الخارجية لعام ١٩٧٤م منها ٢,٦ مليار دولار اعتمادات جديدة (لإسرائيل).

١٣ آب / أغسطس ١٩٧٤م: خفضت لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي مبلغ ٧٢٥ مليون دولار من ميزانية المعونة الخارجية لسنة ١٩٧٥م التي طلبت الحكومة اعتمادها، بينما أضافت نحو ٢٥٠ مليون دولار معونة اقتصادية (لإسرائيل).

٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤م: وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع قرار تقدم به السناتور الديموقراطي والتر مونديل بزيادة المساعدات الاقتصادية (لإسرائيل) إلى ٢٥٠ مليون دولار مقابل ٥٠ مليون دولار في العام الماضي.

٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤م: وافق مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية ٤٦ صوتاً ضد ٤٥ صوتاً على اعتمادات المساعدات الخارجية التي تبلغ قيمتها ٢,٦٧

مليار دولار، وينص المشروع على تخصيص مبلغ ٦٣٩,٥ مليون دولار (لإسرائيل) غير المساعدات العسكرية التي تبلغ ٢,٢ مليار دولار.

٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤م: وقع الرئيس الأمريكي فورد على قرار يسمح للحكومة بإنفاق جزء من اعتمادات المعونة الأجنبية منها ١٥٠ مليون دولار كمساعدات أمن (لإسرائيل).

٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥م: وقعت الولايات المتحدة و(إسرائيل) اتفاقية تمنح واشنطن تل أبيب بمقتضاها مساعدات اقتصادية قيمتها ٥٠ مليون دولار.

٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦م: وافق الكونغرس الأمريكي على قانون المساعدات الخارجية للعام المالي ١٩٧٧م: حيث تحصل بموجبه (إسرائيل) على ٧٣٥ مليوناً مساعدات و١٠٠٠ مليون كقروض عسكرية لمبيعات السلاح.

٤ آب / أغسطس ١٩٧٧م: أصدر الرئيس كارتر قانون المساعدات الأجنبية العسكرية الأمريكية الذي تحصل (إسرائيل) بمقتضاها على ١٧٨٥ مليون دولار من مجموع المساعدات التي تبلغ ٣٢٠٠ مليون دولار خلال السنة المالية ١٩٧٨م.

٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧م: وقعت الولايات المتحدة و(إسرائيل) اتفاقية تحصل بمقتضاها (إسرائيل) على ٧٥٨ مليون دولار خلال عام ١٩٧٨م على شكل قروض ومنح.

١٧تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨م: وقع الرئيس جيمي كارتر على قانون للمساعدة الخارجية يقضي بتقديم ٩,١ مليارات دولار خلال السنة المالية ١٩٧٩م وستحصل (إسرائيل) منها على ٧٨٥ مليون دولار.

٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩م: أعلن جيمس شلزلنجر وزير الطاقة الأمريكي أن الولايات المتحدة ستزود (إسرائيل) بالبترول إذا تأثر وضعها نتيجة أحداث إيران.

٣٠ أيار / مايو ١٩٧٩م: أقر الكونغرس الأمريكي بأغلبية ساحقة برنامج المساعدات الأمريكية لمصر و(إسرائيل) الذي تبلغ قيمته ٥ آلاف مليون دولار على هيئة قروض ومنح اقتصادية وعسكرية تقدم على مدى ثلاث سنوات.

١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩م: طالب السناتور الأمريكي إدوارد كندي بزيادة المساعدات المالية (لإسرائيل) بمقدار ٣٥٠ مليون دولار. وقال إن (إسرائيل) لم تخيب ظن الولايات المتحدة؛ ولذلك يجب مساعدة (إسرائيل) أكثر لأنها تعتبر من المصالح القومية الأمريكية المهمة.

٢١كانون الثاني / يناير ١٩٨٢م: نفت الخارجية الأمريكية أنباء تأخير تقديم مساعدات اقتصادية (لإسرائيل) وقال: إن واشنطن تتعامل مع (إسرائيل) بكرم زائد.

١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣م: خص الكونغرس الأمريكي (إسرائيل) بمساعدات أمريكية تزيد بنحو ١٢٥ مليون دولار عن العام الماضي.

٢٧ شباط / فبراير ١٩٨٤م: وافقت لجنة المساعدة بمجلس النواب الأمريكي على منح (إسرائيل) مساعدات اقتصادية في عام ١٩٨٥م تقدر بـ (١,١) مليار دولار، بزيادة ٢٥٠ مليون دولار عما اقترحته الحكومة الأمريكية.

٢٨ شباط / فبراير ١٩٨٤م: قررت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي عدم ربط المساعدات الأمريكية (لإسرائيل) بقبولها لمبادرة الرئيس ريغان للسلام في الشرق الأوسط.

٨ آب / أغسطس ١٩٨٤م: وافقت اللجنة الفرعية للاعتمادات بمجلس النواب الأمريكي على المعونات الاقتصادية (لإسرائيل) بمقدار (٢,٣) مليار دولار لعام ١٩٨٥م.

٢٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤م: أقر مجلس الشيوخ الأمريكي الاتفاقية الخاصة بإقامة منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) وذلك بأغلبية ٩٦ صوتاً ضد لا شيء.

٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤م: وافق مجلس النواب الأمريكي على قرار بخفض نسبة ٢٪ على البرنامج المقترح للمساعدات الأمريكية الخارجية باستثناء (إسرائيل).

٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤م: تعهد الرئيس الأمريكي ريغان بالتعاون مع (الحكومة الإسرائيلية) من أجل إنعاش الاقتصاد (الإسرائيلي)، ووافق على منحها معونة إضافية للعام الحالي مقدار مليار ونصف مليار دولار.

٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤م: تعهد الرئيس الأمريكي على اعتبار كافة المساعدات الأمريكية المخصصة (لإسرائيل) في هذا العام ومقدارها (٢,٦) مليار دولار منحاً لا ترد.

٢٩ آذار / مارس ١٩٨٥م: أقرت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي مبلغ ٣ بليون دولار (لإسرائيل).

١٤ أيار / مايو ١٩٨٥م: وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على تقديم ١,٥ مليار دولار معونة إضافية اقتصادية (لإسرائيل) إلى جانب ١,٢ مليار دولار معونة اقتصادية أصلية و ١,٨ مليار دولار منحة عسكرية لا ترد.

٨ تموز / يوليو ١٩٨٥م: وافق مجلس النواب الأمريكي على تجميد حجم المساعدات الأمريكية لدول العالم باستثناء (إسرائيل).

٣١ تموز / يوليو ١٩٨٥م: وافق مجلس النواب الأمريكي على مشروع المساعدات الخارجية الأمريكي للعامين الماليين القادمين وبلغ ١٢,٧ مليار دولار خصص ١,٥ مليار دولار كمساعدات اقتصادية (لإسرائيل).

١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥م: وافقت الولايات المتحدة على تقديم مساعدات (لإسرائيل) خلال العام القادم تبلغ ٣ مليارات و١٠٠ مليون دولار.

١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٦م: أقرت لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي الاعتمادات الخاصة بالمساعدات الخارجية بالمساعدات الخارجية

الأمريكية للعام القادم وبلغت ١٣ مليار دولار كمساعدات اقتصادية وعسكرية من بينها ٣ مليارات دولار (لإسرائيل).

١٥تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦م: وافق مجلس النواب الأمريكي على منح (إسرائيل) مبلغ ٣ مليارات دولار.

٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦م: أبلغت الولايات المتحدة (إسرائيل) قرارها بمنحها مساعدات اقتصادية إضافية خلال السنوات القادمة تتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليون دولار في السنة.

٦ آب / أغسطس ١٩٨٧م: وافقت لجنة الاعتمادات المالية بمجلس النواب الأمريكي على عدم تخفيض المساعدات الأمريكية (لإسرائيل) بحيث تحصل على ٣ مليارات دولار من مجموع حجم المساعدات التي خصصتها.

٢٥ أيار / مايو ١٩٨٨م: وافق مجلس النواب الأمريكي على برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٨٩م والذي يتضمن مساعدات (لإسرائيل) قدرها ٣ مليارات دولار، منها ١,٨ مليار مساعدات عسكرية، ١,٢ مليار دولار مساعدات اقتصادية.

٨ أيار /مايو ١٩٨٩م: أعلنت الحكومة الأمريكية أنها خصصت ٣ مليارات دولار مساعدات اقتصادية وعسكرية (لإسرائيل) للعام المالي الذي يبدأ في أول أكتوبر ١٩٨٩م.

٨ أيار / مايو ١٩٨٩م: وافقت اللجنة الفرعية التابعة للجنة المساعدات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي على المساعدات الاقتصادية والعسكرية (لإسرائيل) والتي تبلغ ٣ مليارات دولار.

٢٩ حزيران / يونيو ١٩٨٩م: وافق مجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون المعونات الخارجية الأمريكية للعامين القادمين بحجم ٢٣ مليار دولار تحصل (إسرائيل) منها على ٣ مليارات دولار في شكل معونات عسكرية واقتصادية.

٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٩م: ذكر راديو (إسرائيل) أن الإدارة الأمريكية حولت إلى (إسرائيل) المساعدات المالية النقدية غير العسكرية وقيمتها مليار و١٣٠ مليون دولار.

٢٠ تشرين الأول / نوفمبر ١٩٨٩م: وافق الكونغرس الأمريكي على الشكل النهائي لبرنامج المساعدات الخارجية التي تبلغ ١٤,٦ مليار دولار تشمل تقديم ٣ مليارات دولار (لإسرائيل).

٢٤ أيار / مايو ١٩٩٠م: وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على قرار يمنح (إسرائيل) مساعدة تبلغ ٤٠٠ مليون دولار لمساعدتها على استيعاب المهاجرين اليهود السوفيات.

٢٦ أيار / مايو ١٩٩٠م: وافق الرئيس الأمريكي جورج بوش على اعتماد المساعدات الخارجية الإضافية التي تشمل حوالي ٤٠٠ مليون دولار (لإسرائيل) لمساعدتها على استيعاب المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي.

٢١ حزيران / يونيو ١٩٩٠م: وافقت لجنة الاعتمادات بمجلس النواب الأمريكي على مشروع المساعدات الخارجية الأمريكية للسنة المالية التي تبدأ في أول أكتوبر ١٩٩٠م بحيث تحصل (إسرائيل) على ١,٨ مليار دولار كمساعدات عسكرية و ١,٢ مليار دولار كمساعدات اقتصادية.

٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠م: وافقت لجنة مشتركة للكونغرس الأمريكي بمجلسيه على قانون المساعدات الأمريكية للعام القادم والتي تبلغ ١٥,٥ مليار دولار ويقضي القانون بمنح (إسرائيل) نصيب الأسد في المساعدات الخارجية الأمريكية (مليار و٧٠٠ مليون دولار معدات عسكرية ومساعدات عسكرية واقتصادية).

٢٨ أيار / مايو ١٩٩١م: وقع الرئيس بوش على مرسوم بتقديم مساعدات عاجلة (لإسرائيل) تبلغ قيمتها ٦٥٠ مليون دولار أقرها الكونغرس.

٢١ آذار / مارس ١٩٩٣م: أكدت إدارة كلينتون إنها ستواصل تقديم المساعدات

الاقتصادية والعسكرية بمعدلاتها الحالية والبالغة ٣ مليارات دولار للسنة المالية ١٩٩٤م وللسنوات المقبلة.

٢٦ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٠م: صادق الكونغرس الأمريكي على منح الكيان الصهيوني مساعدات مالية بقيمة مليارين و٨٢٠ مليون دولار معظمها مخصصة للأغراض العسكرية.

رابعاً: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني:

١٩نيسان / إبريل ١٩٦٥م: وصلت إلى حيفا شحنة من الصواريخ الأمريكية (هوك) المضادة للطائرات.

٢٥ آب / أغسطس ١٩٦٦م: وقعت الولايات المتحدة اتفاقية مع (إسرائيل) تقضي بتزويدها بمادة اليورانيوم اللازمة لمفاعلها الذري.

٣٠ أيار /مايو ١٩٦٧م: اعترف المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع الأمريكية بأن شحنات من الذخيرة تنقل بالطائرات من ترسانات الجيش الأمريكي إلى (إسرائيل) مباشرة.

٢٤ تشرين الثاني / أكتوبر ١٩٦٧م: أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية رسمياً أن الولايات المتحدة قررت إعادة إرسال الأسلحة إلى (إسرائيل).

٩ تشرين الثاني / أكتوبر ١٩٦٨م: أعلن الرئيس الأمريكي جونسون أنه سمح بإجراء مفاوضات بشأن احتمال بيع طائرات حربية أسرع من الصوت إلى (إسرائيل).

٢٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٨م: أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بلاغاً يتضمن قرار تسليم ٥٠ طائرة فانتوم (لإسرائيل) في نهاية ١٩٦٩م وخلال عام ١٩٧٠م.

٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٠م: أعلنت المصادر الرسمية في البنتاغون أن الحكومة الأمريكية قررت إمداد (إسرائيل) بحوالي ٢٠٠ دبابة طراز (أم ـ ٦٠ أ)

وهي أحدث دبابات القتال في الجيش الأمريكي، و ١٨ طائرة فانتوم، وبطاريات مدفعية وعتاد حربي آخر.

٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١م: وافقت لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس النواب الأمريكي على اعتماد مبلغ ٣٠ مليون دولار في شكل قروض لتمويل إمداد (إسرائيل) بالأسلحة.

٢٣ أيار / مايو ١٩٧٢م: خصصت لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لتشتري بها (إسرائيل) السلاح، وذلك من أصل ٥٥٠ مليون دولار تم رصده للقروض العسكري خلال سنة ١٩٧٣م.

٣١ تموز / يوليو ١٩٧٢م: وافق مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية ٧٥ صوتاً ضد ٩ أصوات على تعديل قانون الاعتماد الخاص بشراء الأسلحة بهدف السماح ببيع الأسلحة (لإسرائيل) بقروض وذلك حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٢م.

٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٣م: وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مد فترة التفويض الممنوح للرئيس نيكسون لإعطاء (إسرائيل) تسهيلات ائتمانية لشراء السلاح إلى ما بعد ديسمبر ١٩٧٣م.

١٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣م: أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة بدأت خلال اليومين الماضيين في إمداد (إسرائيل) بالعتاد العسكري الثقيل.

١٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣م: أعلنت المصادر العسكرية الأمريكية أن الولايات المتحدة في سباق مع الزمن لإرسال المساعدات العسكرية إلى (إسرائيل) تعويضاً عن خسائرها الجسيمة في الحرب القائمة في الشرق الأوسط.

١٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣م: طلب الرئيس الأمريكي نيكسون من الكونغرس الموافقة على اعتماد جديد لبرنامج ضخم من المساعدات العسكرية (لإسرائيل) يصل في مجموعه إلى ٢٢٠٠ مليون دولار.

٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣م: أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن الجسر الجوي الأمريكي من السلع والإمدادات (لإسرائيل) مستمر دون توقف وذلك رغم الاتفاق على وقف إطلاق النار.

١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣م: وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على اعتماد معونات عسكرية (لإسرائيل) قيمتها ٢٢٠٠ مليون دولار، مع إعفاء (إسرائيل) من ١٥٠٠ مليون دولار من ثمن الأسلحة.

١٤تموز / يوليو ١٩٧٤م: وافقت الولايات المتحدة على ضمان قرض (لإسرائيل) قيمته ٣٠٠ مليون دولار يقوم بتمويله الأفراد والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة للإسهام في تغطية المشتريات الدفاعية (الإسرائيلية).

٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥م: أقرت لجنة الشؤون الخارجية التابعة للكونغرس الأمريكي مشروع قانون بمساعدات عسكرية واقتصادية قدرها ٣٨٠٠ مليون دولار منها ٢٢٠٠ دولار (لإسرائيل).

٥ حزيران / يونيو ١٩٧٥م: وافق مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية ٦٨ صوتاً ضد ٢٢ صوتاً على تجديد القانون الخاص بالسماح ببيع أسلحة أمريكية إلى (إسرائيل) بالقروض.

٢٧ نيسان / إبريل ١٩٧٦م: أبلغت وزارة الدفاع الأمريكية الكونغرس أنها ستبيع (لإسرائيل) صواريخ أرض ـ جو قيمتها ٣٧,٩ مليون دولار.

٢٧ نيسان / إبريل ١٩٧٦م: وافق الكونغرس على مشروع المساعدات العسكرية للشرق الأوسط ومن بينها المساعدات الإضافية (لإسرائيل) والتي تبلغ ٥٠٠ مليون دولار.

٢ حزيران / يونيو ١٩٧٦م: وافق مجلس النواب على مشروع المساعدات العسكرية الأمريكية الخارجية الذي تضمن منح (إسرائيل) ٤٠٠٠ مليون دولار في صورة مساعدات وقروض طويلة الأجل.

٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦م: وافق الكونغرس الأمريكي على قانون المساعدات الخارجية للعام المالي ١٩٧٧م حيث تحصل بموجبه (إسرائيل) على ٧٣٥ مليون دولار مساعدات و١٠٠٠ مليون كقروض عسكرية لمبيعات السلاح.

١٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦م: اعترف الرئيس الأمريكي فورد أنه تجاوز وزارتي الخارجية والدفاع عندما اتخذ قرار تزويد (إسرائيل) بصفقة الأسلحة الجديدة المتطورة.

٦ شباط /فبراير ١٩٧٧م: قررت وزارة الخارجية الأمريكية زيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية التي كانت حكومة الرئيس السابق (فورد) قد أقرتها (لإسرائيل) وذلك بمقدار ٣٠٠ مليون دولار.

١٣ حزيران / يونيو ١٩٧٧م: وافقت لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس النواب الأمريكي على تقديم ٧٨٥ مليون دولار مساعدات دفاعية (لإسرائيل) وذلك في إطار برنامج المساعدات الخارجية للسنة المالية الجديدة ١٩٧٨م.

٢١ تموز / يوليو ١٩٧٧م: أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة ستقدم معونة عسكرية (لإسرائيل) تقدر قيمتها بحوالي ٢٥٠ مليون دولار.

٤ آب / أغسطس ١٩٧٧م: أصدر الرئيس الأمريكي كارتر قانون المساعدات الأجنبية العسكرية الأمريكية الذي تحصل (إسرائيل) بمقتضاها على ١٧٨٥ مليون دولار من مجموع المساعدات التي تبلغ ٣٢٠٠ مليون دولار خلال السنة المالية القادمة ١٩٧٨م.

٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨م: أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الحكومة الأمريكية التزمت خلال الـ ١٢ شهر الماضية بالحد الأقصى لمبيعات الأسلحة لدول العالم المختلفة باستثناء ١٧ دولة وقد حصلت (إسرائيل) على ١,٧ مليار.

١٦ آب / أغسطس ١٩٨١م: قررت الولايات المتحدة استئناف شحن الطائرات (إف ١٦) إلى إسرائيل.

٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣م: اتفق الرئيس الأمريكي رونالد ريغان وإسحق شامير رئيس وزراء (إسرائيل) على إقامة لجنة عسكرية أمريكية (إسرائيلية) مشتركة تكون مهمتها التخطيط لإجراء مناورات عسكرية مشتركة ووضع الخطط العسكرية والعمل على تخزين الأسلحة الأمريكية في (إسرائيل).

٢٧ تشرين الثاني / فبراير ١٩٨٤م: وافقت لجنة المساعدات بمجلس النواب الأمريكي على منح (إسرائيل) مساعدات اقتصادية في عام ١٩٨٥م تقدر بـ (١,١) مليار دولار بزيادة ٢٥٠ مليون دولار عما اقترحته الحكومة الأمريكية، وكذلك مساعدات عسكرية تقدر بـ (١,٤) مليار دولار.

١٤ أيار / مايو ١٩٨٥م: وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على تقديم (١,٨) مليار دولار إلى (إسرائيل) كمنحة عسكرية لا ترد.

٢١ تموز / يوليو ١٩٨٥م: اعترف الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون بأنه بحث استخدام القنابل الذرية الأمريكية لإنقاذ (إسرائيل) من الدمار أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

٥ أيار / مايو ١٩٨٦م: وقعت (إسرائيل) والولايات المتحدة على اتفاقية انضمام (إسرائيل) إلى مشروع حرب الكواكب الأمريكي.

٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨م: ألغت الحكومة الأمريكية الحظر الذي فرضته على تزويد (إسرائيل) بالقنابل العنقودية.

٢١ حزيران / يونيو ١٩٩٠م: وافقت لجنة الاعتمادات بمجلس النواب الأمريكي على مشروع المساعدات الخارجية الأمريكية للسنة المالية التي تبدأ في أول تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠م بحيث تحصل (إسرائيل) على (١,٨) مليار دولار كمساعدات عسكرية.

٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠م: وافقت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ الأمريكي على اقتراح بتفويض الرئيس الأمريكي جورج بوش بمنح (إسرائيل) مساعدات عسكرية تصل قيمتها إلى ٧٠٠ مليون دولار كحد أدنى خلال تسعة أشهر.

٤ أيار / مايو ١٩٩١م ذكرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية أن البيت الأبيض وافق على منح (إسرائيل) ٨٠٠ مليون دولار مساعدات عسكرية إضافية.

١٦ تموز / يوليو ١٩٩٣م: لخص وزير الدفاع الأمريكي وسائل التعاون العسكري بين المؤسستين العسكريتين (الأمريكية والإسرائيلية) بما يلي:

- استمرار تقديم المساعدات العسكرية إلى (إسرائيل) كل عام ٣ مليارات دولار، ومساعدات تلميحية أخرى.
- المحافظة على تفوق (إسرائيل) النوعي والمتطور.
- إقامة ترتيبات أمنية ملموسة، واتصالات عسكرية.
- إقامة مناورات عسكرية مشتركة وبصورة دورية.
- المحافظة على وجود عسكري أمريكي قوي في المنطقة.
- العمل مع (إسرائيل) على منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية في المنطقة.

٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨م: وافقت الولايات المتحدة في مذكرة وقعتها اليوم السبت على مساعدة (إسرائيل) على التصدي لأي خطر تشكله صواريخ ذاتية الدفع وأسلحة الدمار الشامل. وجاء في مذكرة التفاهم: ستنظر الولايات المتحدة نظرة تتسم بخطورة خاصة إلى التهديدات المباشرة لأمن (إسرائيل) من نشر صواريخ ذاتية الدفع متوسطة المدى أو أكثر في المنطقة. وفي حالة حدوث مثل هذه التهديد فإن حكومة الولايات المتحدة ستتشاور فوراً مع حكومة (إسرائيل) بشأن ما يمكن أن تقدمه (لإسرائيل) من مساعدة أو دعم دبلوماسي.

١٣ آذار / مارس ١٩٩٩م: أبقى وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين على احتمال أن تزيد الولايات المتحدة مساهمتها في مشروع صواريخ (أرو) (الإسرائيلي) الذي يتكلف ١٥ مليار دولار.

١٤ آذار / مارس ١٩٩٩م: قال كوهين وزير دفاع الولايات المتحدة: إن

مساعدات جديدة قيمتها ١,٢ مليار دولار وعدت بها بلاده (إسرائيل) لمساعدتها في تنفيذ عمليات إعادة نشر القوات في الضفة الغربية.

١٤ آذار / مارس ١٩٩٩م: أعلنت واشنطن في سبتمبر ١٩٩٨م أنها عرضت بيع طائرات (F-16) (لإسرائيل) مقابل خمسة مليارات دولار.

في تموز / يوليو ١٩٩٩م: قال كلينتون: إنه يخطط لرفع المعونة العسكرية السنوية الأمريكية خلال العقد الجديد تدريجياً من ١,٨ مليار دولار إلى ٢,٤ مليار دولار دفعة واحدة لتغطية تكلفة نشر القوات، تنفيذاً لاتفاقيات (السلام) بين (إسرائيل) والفلسطينيين، إلى جانب توفير ذخيرة وطائرات هليكوبتر وتطوير أنظمة دفاع صاروخي.

١٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٠م: أعلنت سلطات الاحتلال الصهيوني أن واشنطن وافقت على تزويدها بخمسين مقاتلة حديثة من طراز (F-16) الأمريكية الصنع، وأشارت إذاعة الكيان الصهيوني أن العقد قابل للمرونة إذ إنه يتضمن إمكانية بيع الكيان الصهيوني ٦٠ مقاتلة أخرى من الطراز نفسه.

٢٥ تموز / يوليو ٢٠٠٠م: كشف تحقيق أمريكي أُجري أخيراً أن سلاح الليزر الذي أعده الجيش الأمريكي لحماية المستوطنات الصهيونية في شمال فلسطين المحتلة من صواريخ الكاتيوشا هو سلاح في غاية الخطورة على الإنسان[1].

الاستخدامات الإسرائيلية لأسلحة الدمار الشامل.. شهادة للتاريخ:

في الوقت الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تحت مسمى (قانون محاسبة) سورية لفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على سورية بحجة سعيها لتطوير أسلحة نووية وكيماوية وتساند «الإرهاب».. وإلى ما هنالك من ادعاءات لا تخلو الأصابع الصهيونية من تحريكها بل واختلاقها، وفي الوقت الذي تتناسى

(١) موسوعة أحداث القرن العشرين، ناصر بن محمد الزمل، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤م، وموقع الشاهد للدراسات الإستراتيجية.

واشنطن المنشآت النووية الإسرائيلية وامتلاكها لأكثر من ٢٠٠ قنبلة نووية صغيرة والتي سبق لها فعلياً أن قامت باستخدامها، وتتناسى أيضاً مطالبة سورية مجلس الأمن بضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل سواء النووية منها أو الكيماوية، كما تتناسى تعاون سورية ضد الإرهاب وإنقاذها لحياة مدنيين أمريكيين باعتراف كولن باول وزير الخارجية الأمريكية..

مقابل ذلك تم تمرير قانون محاسبة سورية بأغلبية ساحقة، حيث أكد المتابعون والمحللون السياسيون أن التصويت لم يكن ليتم لولا النشاط الصهيوني وأعوانه في الكونغرس الأمريكي الذي عمل جاهداً للتصويت ضد سورية، وبغض النظر عن قانونية هذا التصويت أو عدم قانونيته (مجلس نواب يفرض عقوبات على دولة تبعد عنه آلاف الكيلومترات وذات سيادة وعضو في مجلس الأمن) فإن القانون أقر ـ على حد زعمهم ـ لأسباب تتعلق بالخوف من سورية وترسانة أسلحتها والخوف من استخدامها مستقبلاً، ولتفنيد مدى عدم صدقية هذه الادعاءات والتأكيد على الضغط الإسرائيلي الذي مورس على الإدارة الأمريكية نعرض ما يلي متى وأين وكيف استخدمت (إسرائيل) أسلحتها النووية ضد الشعب العربي والتي رفضت واشنطن تحريك قيد أنملة أي إجراء لمحاسبتها، بل على العكس عملت على تأمين غطاء لها.

فمنذ أكثر من عقد وبتحريض إسرائيلي واضح عملت واشنطن ولندن على إشغال العالم بالحديث عن خطر امتلاك أي دولة عربية أو إسلامية أو آسيوية أو إفريقية لأسلحة الدمار الشامل.. بدليل استثناء (إسرائيل) من ذلك.. وفي هذا السياق زعم المندوب الأميركي في مجلس الأمن جون نغروبونتي في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٣ أن (إسرائيل) لم تستخدم أسلحة الدمار الشامل ضد شعبها أو جيرانها.. وتناسى التهديدات الإسرائيلية في مناسبات مختلفة باستخدام هذه الأسلحة ضد العرب والفلسطينيين على وجه الخصوص.. كما كان وزير الدفاع الأمريكي السابق وليام كوهين زعم أواخر العام ١٩٩٧أن السلاح النووي الذي تملكه

(إسرائيل) لا يشكل خطراً على حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وعلى المصالح الأمريكية أو وحداتها العسكرية الموجودة في المنطقة.

ولدحض هذه المزاعم نشير إلى أن (إسرائيل) هي أول من استعمل الحرب الجرثومية في فلسطين.. وكانت البدايات خلال حرب ١٩٤٨إذ إنه بعد سقوط حيفا في ٢٢ / ٤ / ١٩٤٨م، تدفق آلاف المهاجرين الفلسطينيين من حيفا إلى عكا، وازدحمت بسكانها، وكانت لا تزال تحت الحماية البريطانية.. وفي الأسبوع الأول من أيار / مايو ١٩٤٨ بدأت القوات الصهيونية بمحاصرة المدينة، ثم أطلقت عليها وابلاً من قنابل المورتر (الهاون).. وكانت مياه الشرب تصل إلى المدينة من قناة تأتي من القرى الشمالية قرب كابري التي تبعد عشرة كيلومترات عن عكا، وتعرف في بعض موقعها بقناة الباشا.. وتعترض طريق القناة إلى عكا مستعمرات صهيونية، شرقي وغربي المزرعة التي تبعد حوالي ستة كيلومترات عن عكا.. وفي نقطة ما عند القناة حقن الصهاينة مياه القناة بجرثومة التيفوئيد.. وسرعان ما انتشرت حمى التيفوئيد بين الأهالي والجنود البريطانيين.

وأشار تقرير للصليب الأحمر إلى أنه يوم ٥/٦/ ١٩٤٨ توجه مندوب الصليب الأحمر دوميرون من حيفا إلى عكا بصحبة الدكتور ماكلين طبيب الصحة لتفقد أحوال اللاجئين بعد تفشي التيفوئيد بينهم.. وجاء في التقرير: أن الوضع خطير، وأن تفشي المرض شمل المدنيين ورجال الجيش والشرطة.. وقال البريغادر بيفردج مدير الخدمات الطبية العسكرية: إن هذه المرة الأولى التي يحدث فيها هذا الوباء في فلسطين (رغم حالات النزوح والهلع بين السكان في أنحاء فلسطين).. وقال التقرير: إن هناك خوفاً من أن ينتشر الوباء عن طريق اللاجئين المتجهين إلى لبنان.. وفي إحصاء أول يقول التقرير: إن المصابين ٧٠ مدنياً فلسطينياً و ٥٥ بريطانياً.. وإن هذا هو الحد الأدنى للإصابات، لأن كثيراً من السكان يخشون الإبلاغ عنها.. وانخفض عدد سكان حيفا من ٢٥ألف نسمة إلى ٨ آلاف بسبب النزوح.. واكتشفت ٧٠ حالة من الإصابة بالتيفوئيد.. وأن الوباء محمول بالمياه..

وكانت النتيجة الأساسية للوباء منع الأهالي من العودة إلى ديارهم.. وفي تقرير ١٩٤٨/٥/١٣ يذكر مندوب الصليب الأحمر عدم تمكن السلطات البلدية، خصوصاً في غياب رئيس البلدية، من وضع حد لنزوح الأهالي من المدينة.. ويشيد بالأطباء والممرضين التابعين للصليب الأحمر اللبناني وعملهم الإنساني الكبير، وقد جاء ليساعدهم الدكتور دباس من يافا و السيدة بهائي من حيفا.

وفي تقرير ١٩٤٨/٥/١٦ يشرح المندوب كيف اشتد هجوم الهاغاناة على المدينة بالمدافع وقذائف المورتر، وطافت سيارات إسرائيلية فيها مكبرات الصوت تنادي «أمامكم الاستسلام أو الانتحار، سنبيدكم إلى آخر رجل» وجاء في تقرير مفصل للفتانت بيتيت مراقب الهدنة الذي زار المدينة بعد سقوطها، إن عملية نهب منظمة لمحتويات المنازل قام بها اليهود لاستعمال المهاجرين الجدد ولمنع الأهالي من العودة.. وقال: إن اليهود اقترفوا مذبحة سقط فيها ١٠٠ مدني خصوصاً من سكان المدينة الجديدة الذين رفضوا النزوح من المدينة القديمة حسب الأوامر الإسرائيلية.. ويذكر قصة محمد فايز صوفي من هؤلاء الذين رفضوا الانتقال.. لقد نجا محمد بأعجوبة ومات ثلاثة من زملائه بإرغامهم على شرب سم السيانيد ثم ألقيت جثثهم في البحر.

وبعد أسبوع فقط من عملية حقن مياه قناة الباشا بجرثومة التيفوئيد لجأت (إسرائيل) إلى تطبيق العملية نفسها في غزة.. ففي يوم ٢٢/ ٥/ ١٩٤٨ قبضت القوات المصرية على اثنين من اليهود متلبسين بمحاولة تلويث مياه غزة..

وجاء في مذكرات الحرب لدافيد بن غوريون النص الآتي في١٩٤٨/٥/٢٧: «التقطنا برقية من غزة جاء فيها أنهم اعتقلوا يهوديين يحملان جراثيم الملاريا وأصدروا تعليمات بعدم شرب الماء». وهذا الوصف الموجز لا يفي بالغرض، لكن هذه هي صفة كتابات بن غوريون الذي يعي المسؤولية التاريخية في ما يكتب. لكن تفاصيل البرقية وخلفياتها جاءت بشكل أوسع في كتاب يروحام كوهين المعنون «في وضح النهار وظلام الليل» الصادر في تل أبيب عام ١٩٦٩بالعبرية، ص ٦٦-٦٨:

وبعد التحقيق مع المجرمين، أعدما بعد ثلاثة شهور من القبض عليهما. وفي ١٩٤٨/٧/٢٢قدمت الهيئة العربية العليا إلى الأمم المتحدة تقريراً طويلاً من ١٣صفحة، يتهم اليهود بالتخطيط والتنفيذ وإقامة المختبرات لحرب الإبادة ضد العرب باستعمال الجراثيم والبكتريا، وهو سلاح غير إنساني. كما يتهم التقرير (إسرائيل) بنشر الكوليرا في مصر في خريف ١٩٤٧م وفي سورية في شباط/ فبراير ١٩٤٨م. وقد نشر هذا التقرير الصحافي الأمريكي توماس هاملتون الذي حاز على جوائز عدة عن تحقيقاته الصحافية، في صحيفة «نيويورك تايمز» في ١٩٤٨/٧/٢٤.

ومن الجدير ذكره أنه في العام ١٩٩٣م بعد ٤٥عاماً من عملية «(تسميم) مياه عكا ومحاولة تسميم مياه غزة قامت الصحافية الإسرائيلية سارة ليبوفتس - دار، العاملة في صحيفة «هآرتس» باستجواب العالم أفرايم كاتلاسكي (لاحقاً كاتسير) والعالم أليكسندر كينان والضابط الكولونيل شلومو غور المسؤول عن وحدة الجراثيم، في مقابلة نشرتها الصحيفة المذكورة في ٨ /١٩٩٣/١٢ تحت عنوان «الميكروبات في خدمة الدولة». وفي المقابلة تهرب هؤلاء من الإجابات الصريحة، ولكنهم اعترفوا بأنهم وضعوا خططاً لدراسة احتمالات الحرب الجرثومية. كما قابلت الصحافية الضابط الذي اقترف جريمة تسميم عكا، فسألها: لماذا تبحثون عن المشاكل التي حدثت قبل ٤٥عاماً؟ ماذا تكسبون من نشر هذا؟ أنا لا أعلم بشيء. ثم قابلت الضابط الذي دبر خطة تسميم غزة الذي قال لها بغضب: «لن تحصلي على إجابات مني أو من غيري». أما الكولونيل شلومو غور فقال: لقد سمعنا عن وباء التيفوئيد في عكا وعملية غزة. كانت هناك إشاعات كثيرة ولا ندري إن كانت صحيحة أم لا. وكتبت الصحافية معلقة على تلك المقابلات ما يلي: كل ما عمل تلك الأيام بدافع الإيمان والتفاني أصبحوا يتَسترون عليه كالعار، أما الأحياء منهم فمعظمهم فضل الصمت و بعضهم ألغى المقابلة في آخر لحظة عندما عرف موضوع السؤال، وأحدهم قال: ليس كل ما عملنا في الماضي يستوجب المناقشة.

وتشير المعطيات إلى أنه قبل العدوان الثلاثي على مصر بقليل طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن غوريون من العلماء الإسرائيليين أن يضعوا خطاً ثانياً للدفاع باستعمال سلاح غير تقليدي ولكنه رخيص. وطالبهم بالإسراع في تحضير هذا السلاح كأنما كان يعد العدة لعمل ما. ويحتاج إلى بديل آخر لو فشل السلاح التقليدي. وقد اتضح فيما بعد أن هذا العمل المرتقب هو العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م.

وفي هذا السياق اعترف المؤرخ العسكري الدكتور اوري ميلشتاين بأنه في كثير من القرى العربية التي جرى احتلالها سممت مصادر المياه فيها لمنع الأهالي من العودة إلى ديارهم. أما نعيم جلعادي، وهو يهودي عراقي جنده جهاز (الموساد) واستقر في إسرائيل وخدمها بإخلاص، فإنه بعد فترة اكتشف عنصرية الإشكناز تجاه اليهود الشرقيين من أمثاله، فهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفيها صرح للصحافيين عن تجاربه في إسرائيل. وقال: «إن موشي دايان أصدر أوامره بطرد العرب من قراهم وتدمير منازلهم وتسميم الآبار بالتيفوس والدسونتاريا».

وينبغي الإشارة إلى أن (إسرائيل) قامت بإتلاف المحاصيل الزراعية في وادي الأردن تأديباً للفلسطينيين والأردنيين في ١٩٦٧/٨/١٤، فضلاً عن أنها قامت بضرب مدينة السلط الأردنية بقنابل «النابالم» في ١٩٦٨/٢/١٥ مما أدى إلى مقتل وتشويه عدد من سكان المدينة.

كما استخدمت (إسرائيل) أسلحة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في التظاهرات، وقامت بتلويث مصادر المياه في الضفة الغربية خلال الانتفاضة، واستخدمت المبيدات ضد المزروعات التي تخص أهالي عين البيضاء (١٩٦٨م) وعقربا (١٩٧٢) ومجدل بني فاضل (١٩٧٨) ولبنان (١٩٨٢) ومنطقة النقب (٢٠٠٢).

وأشارت وثيقة أمريكية حصلت عليها إحدى الصحف العربية الخليجية من عضو الكنيست عصام مخول، تتمثل في تقرير أعدته منظمة انترناشيونال آكشن

سنتر الذي كشف النقاب عن استعمال (إسرائيل) لمادة اليورانيوم في القذائف التي استخدمتها في جنوب لبنان أيضاً. وأعلن أنه وجه استجواباً لوزير الحرب الإسرائيلي في هذا الشأن، غير أنه لم يرد عليه حتى الآن، وأمد الصحيفة بمستندات تؤيد تطوير (إسرائيل) لصناعة ذخائرها ومدرعاتها مستخدمة مادة اليورانيوم لزيادة صلابة المدرعات ودعم قدرات الاختراق لمقذوفاتها.

وأكد الدكتور طارق النمر العالم المصري المرشح لجائزة «الإليسكو» في مجال العلوم استخدام الجيش الإسرائيلي لقذائف تم إدخال اليورانيوم في صناعتها ضد الانتفاضة الفلسطينية، وبخاصة رصاص دمدم الإسرائيلي وقذائف الدبابات، حيث تزداد قوة الاختراق لهذا النوع من الرصاص داخل جسم الإنسان، وكشف النمر أن الولايات المتحدة الأمريكية تلقت طلباً من (إسرائيل) أثناء الاستعداد لحرب الخليج الثانية لتجربة القنابل النيوترونية ضد العراق، غير أن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش - الأب - رفض الطلب الإسرائيلي، واستخدمت واشنطن قذائف اليورانيوم في تصنيعها ما سبب ارتفاع نسبة الإصابة بالسرطان بين المواطنين العراقيين.

لم تتوقف آلة الحرب الصهيونية عن تطوير أدواتها في مواجهة العرب حتى لو كانوا أطفالاً، وهكذا فعل جيش الاحتلال الإسرائيلي بأطفال فلسطين. فقد كشفت المنظمة الأمريكية عن تفاصيل خطيرة تقطع باستخدام (إسرائيل) لمادة اليورانيوم في القشرة الخارجية للقذائف والصواريخ والرصاص التي تم استخدامها لقمع الانتفاضة.

وتقول الوثيقة الأميركية: إن (إسرائيل) استخدمت اليورانيوم المنضب في ذخائرها، واكتشف ذلك فريق أمريكي من الباحثين قام بإجراء دراسات في بعض أراضي الضفة والقطاع منذ يوم ١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠، كما اكتشف أن قوات الاحتلال استخدمت هذا النوع من القذائف في زوارقها الحربية التي قصفت

المناطق الفلسطينية، وطائرات الهليكوبتر التي وجهت قذائف عادية وصاروخية دخلت مادة اليورانيوم في صناعتها.

وأشارت الوثيقة الأمريكية إلى أنه عقب اكتشاف الفريق الأمريكي لهذه العملية قام عدد من مندوبي الـ (I.A.C) «منظمة إنترناشيونال آكشن سنت» بالسفر إلى تل أبيب التي وصلوا إليها عن طريق مطار اللد، وقام مندوبو المنظمة بلقاء عدد من المسؤولين الإسرائيليين للبحث فيما توصلوا إليه من نتائج تقطع باستخدام الجيش الإسرائيلي لهذه الذخائر، غير أن القيادات الإسرائيلية منعت مندوبي المنظمة من استكمال عمليات البحث، وطالبتهم بالرحيل فوراً.

ويقول التقرير الأمريكي: إن الكشف عن هذه العملية سوف يكون مصدر إزعاج واحتجاجات دولية ضد (إسرائيل)، كما أنه يؤكد عدم التوازن في المنطقة، وقد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار على المستوى الإقليمي. ويشير التقرير إلى أن (إسرائيل) التي تستخدم اليورانيوم في مدرعاتها لإعطائها قدرة أفضل على مقاومة القذائف عرضت منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى كمية كبيرة من التلوث الإشعاعي. وذكرت المنظمة الأمريكية في تقريرها أن هذا التلوث أعلى من أي تعرض للتلوث من مصدر صناعي. كما ذكرت الوثيقة الأمريكية أن هيئة لاكا (FAUNEDATION LAKA) الهولندية أجرت متابعات مماثلة، وأنها توصلت للنتائج نفسها. وذكر التقرير الذي استند إلى الدراسة العلمية التي قام بها الفريق الأمريكي إن مادة اليورانيوم المستخدمة في هذه القذائف تتساقط في صورة جسيمات ناعمة، ويعلق منها في الهواء أكسيد اليورانيوم والذي يسبب تلوثاً خطيراً أثناء التنفس، ويؤثر ذلك على الماء والهواء والطعام والأراضي الزراعية في المناطق الفلسطينية.

وتشير وثائق الكنيست الإسرائيلي إلى أن النائب العربي عصام مخول تقدم باستجواب إلى وزير الحرب حول استخدام قوات الاحتلال لقذائف ومدرعات استخدم اليورانيوم في صناعتها لزيادة القدرة على الاختراق بالنسبة للمقذوفات

ودعم كفاءة الدروع بالنسبة للمصفحات. وأنه تم استخدام هذه المقذوفات بالفعل في جنوب لبنان، وآثر الجيش الإسرائيلي الصمت تجاه الاستجواب حتى الآن.

وتؤكد مصادر مصرية أن قوات الاحتلال طورت بعض أنواع الرصاص ومنها رصاص دمدم المحرم دولياً بحيث يضاف إلى سبائك الرصاصات اليورانيوم المنضب، فيعطيه قوة اختراق أكبر تحدث فجوات مريعة في أجساد الضحايا.

وجراء استخدام القوات الإسرائيلية لأسلحة معروفة وأخرى غير معروفة ومحرم استخدامها دولياً، ضد المسيرات والتظاهرات السلمية للفلسطينيين في سياق انتفاضة الأقصى، قال الخبير البيئي الفلسطيني والمستشار الفني في وزارة البيئة الفلسطيني محمد سعيد الحميدي في لقاء صحافي نشرته صحيفة «الحياة الجديدة» الفلسطينية في عددها الصادر في ٢٠٠٠/١٢/١٠: قد يكون لبعض الغازات الكيماوية المستخدمة تأثيرات بسيطة. ولكن من المؤكد أن تراكماتها الزمنية قد تتسبب بأمراض لا يعلمها إلا الله. تماماً كالمواد المسرطنة التي تبدو للوهلة الأولى خفيفة لكن تراكمها في جسم الإنسان مع الزمن يؤدي إلى الإصابة بالسرطان، وبالتالي فإن الإصابة بالسرطان من هذه الغازات يضر بالتوازن الجسمي والدورة الدموية والجينات، ويؤدي إلى التشوهات الخلقية، وإن وجود حالات كثيرة من الإجهاض في صفوف النساء الفلسطينيات الحوامل يعطينا مؤشراً على مدى خطورة وتأثير الغازات المستخدمة على عملية التكاثر.

وبشكل غير مباشر يقر إيتان هابر أحد كتاب صحيفة «يديعوت أحرونوت» باستخدام الجيش الإسرائيلي أسلحة إبادة جماعية ضد الفلسطينيين، وذلك في السياق التالي: إليكم سراً عميقاً من الأسرار التي يجب عدم قولها علناً: لا يوجد لرئيس الحكومة أي خطة لا خطة أمنية - عسكرية ولا خطة سياسية، لقد احتللنا كل مكان وفجرنا هواتف خلوية برؤوس مخربين، فاجأناهم بلباس امرأة على بعد مئات الكيلومترات من البيت، هاجمنا قواعد، وحقَنَّا بالمواد السامة. ما الذي لم نفعله؟.

ولم يتوقف استخدام الأسلحة الفتاكة من قبل الإسرائيليين ضد الفلسطينيين بل تم تجاوز ذلك إلى إجراء تجارب على الجنود الإسرائيليين أنفسهم. وفي هذا السياق كشفت المراسلة العسكرية كرميلا منشيه في إذاعة (إسرائيل) أن جيش (الدفاع) يقوم اليوم بتجارب لمعرفة تأثير حبوب مريدوستينامين، وتجرى التجارب بشكل أساسي على أجسام الجنود الأغرار.

التفجيرات النووية:

لم تتوقف (إسرائيل) عند استخدام وسائل الحرب الجرثومية المحرمة دولياً ضد الفلسطينيين، بل تجاوزت ذلك إلى إجراء تجارب نووية محظور دولياً القيام بها. وفي هذا الصدد يقول العالم المصري طارق النمر إلى وجود وثائق كثيرة توضح قيام إسرائيل بعدد من التجارب والاختبارات والتفجيرات النووية المحظورة، منها قيام إسرائيل باختبار القنبلة النيوترونية في سبتمبر عام ١٩٧٩م، وفي ٣نيسان / أبريل عام ١٩٩٠م، وفي ١٣أيلول / سبتمبر عام ١٩٩٤، وفي ٥ نيسان / إبريل عام ١٩٩٥، وفي ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٨م وذلك بالقرب من إيلات.

وكشف الباحث المصري الدكتور طارق النمر رئيس معمل أبحاث التحليل الإشعاعي بجامعة طنطا النقاب عن غموض النشاط النووي الإسرائيلي وأوضح لوكالة «كونتاكت ميدل إيست» البريطانية أن إسرائيل تقوم بتفجيرات نووية تحت مياه خليج العقبة وفي صحراء النقب وفي مناطق قريبة من شبه جزيرة سيناء وفي هضبة الجولان وفي الضفة الغربية، وأنه خلال التفجيرات تم تجربة نوع من القنابل الإستراتيجية، وهي قنبلة «الكوبالت» أو القنبلة النيترونية. وهذه القنابل صغيرة الحجم ومحدودة المفعول بالنسبة للمنطقة التي تتم إصابتها، وبالوقت نفسه تكون القوة التدميرية لهذه القنبلة «قوة تدميرية كاملة». وهذا النوع من القنابل إشعاعي ويسبب الأمراض السرطانية ويدمر مظاهر الحياة للإنسان والنبات والحيوان في المنطقة المحيطة بانفجارها.

وهنالك إلى جانب مخلفات التجارب النووية الإسرائيلية المتمثلة بشكل رئيس في الآثار الخطيرة للتلوث الإشعاعي، مسألة نقل ودفن النفايات النووية الإسرائيلية إذ إنه من أجل نقل ودفن كل النفايات المشعة التي تنتج في إسرائيل في سنة هناك ضرورة لخزانات سعتها الإجمالية ١٢٠٠متر مكعب. وهذه النفايات تتكدس في (إسرائيل) في مئات المصانع والمفاعلات النووية في ديمونا وناحال سوريك، ومعاهد البحث الجامعية والمستشفيات وغيرها. وتكمن المشكلة - حسب أقوال ميخا أفني المدير العام لمصانع معادن اللد - في أنه في معظم الأحيان تنقل النفايات النووية وكذلك الصناعية إلى رامات حوفيف - الموقع الوحيد لخزن النفايات النووية - في براميل لا تستوفي الشروط اللازمة، وهذا يسبب خطراً محسوساً على البيئة.

وتجددت مشكلة النفايات النووية في العام ١٩٩٦حيث كشف برنامج تلفزيوني إسرائيلي عن أن موقع النفايات في ديمونا لا يفي بمعايير الأمان، وهو قريب من الانهدام السوري الإفريقي، وقريب من طبقة المياه الجوفية، وقريب من المناطق الآهلة بالسكان، والحاويات التي خزنت فيها النفايات لم تستبدل منذ ثلاثين عاماً.

التهديد باستخدام أسلحة «يوم الحساب» تشير مصادر متعددة إلى أن القيادات العسكرية الإسرائيلية قد فكرت فعلياً في استخدام أسلحة الدمار الشامل وتحديداً الأسلحة النووية بشكل جاد مرتين على الأقل منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي. فقد تم التهديد باستخدام تلك الأسلحة يوم ٧ أو ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ خلال الأيام الأولى للحرب في إطار أهداف يوجد جدل بشأنها. وفي هذا السياق ورغم أنه لا توجد وثائق رسمية أو معلومات يقينية بشأن ما حدث في حرب تشرين الأول / أكتوبر١٩٧٣ على المستوى النووي، فما يثار بشأنها يستند إلى تقارير ومعلومات نشرت في صحف ومجلات وكتب نشرت في فترات مختلفة، كتقرير مجلة «(تايم» «الشهير» كيف حصلت (إسرائيل) على القنبلة الذي نشر عام ١٩٧٦م، وكتاب «خيار شمشون» لسيمور هيرش الذي نشر العام ١٩٩١، وغيرها. لكن الروايات الواردة في هذه المصادر متشابهة إلى حد بعيد، كما أنها تتمتع

بصدقية نسبية لدى الدوائر الإعلامية والأكاديمية العربية والإسرائيلية التي أضافت إليها تفاصيل جديدة، فهناك حالة عامة من التأكيد بأن تهديداً نووياً إسرائيلياً قد حدث في حرب تشرين الأول / أكتوبر١٩٧٣ ووصفت مجلة «تايم» أزمة (إسرائيل) العسكرية وقرارها باستعمال الأسلحة النووية على الشكل التالي: «في بداية حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣م صد المصريون هجمات مضادة إسرائيلية أولى على طول قناة السويس مسببين إصابات كثيرة. وكانت القوات الإسرائيلية على مرتفعات الجولان تتقهقر في وجه هجوم الدبابات السورية الواسع النطاق. وفي الساعة الثانية والعشرين من يوم الثامن من تشرين الأول / أكتوبر، أخبر القائد الإسرائيلي على الجبهة الشمالية اللواء يتسحاق حوفي رئيسه: «إنني لست متأكداً من أننا نستطيع أن نصمد وقتاً أطول بكثير» وبعد منتصف الليل حذر وزير الحرب موشي دايان رئيسة الحكومة غولدا مائير تحذيراً حاداً بقوله: «هذه هي نهاية الهيكل الثالث» وعلى ذلك أعطت مائير دايان ترخيصاً بتشغيل أسلحة «يوم الحساب» وبعد تركيب كل قنبلة نقلت بسرعة إلى وحدات القوة الجوية المنتظرة، بيد أنه قبل القيام بأي إطلاق تحولت المعركة على الجبهتين الشمالية والجنوبية في صالح (إسرائيل).

وكانت المناسبة الثانية التي فكرت فيها (إسرائيل) باستخدام السلاح النووي في العام ١٩٨٢م حينما غزت لبنان. وقد ورد في مذكرات أرئيل شارون - وزير الحرب آنذاك - أنه طلب إلى رئيس الوزراء مناحيم بيغن أن تجتمع اللجنة المكلفة، أو المفوضة، رسمياً قرار استخدام السلاح النووي (وهي اللجنة التي تضم رئيس الوزراء ووزير الحرب ورئيس «الموساد») لإعطائه تفويضاً باستخدام السلاح النووي في ما إذا هاجمت سورية الجولان لتحريره أثناء غزو (إسرائيل) لبنان، وقد رفض بيغن منح شارون هذا التفويض. أما المناسبة الثالثة فكانت العام ١٩٩٠م حينما استدعى السفير الأمريكي في (إسرائيل) في شهر كانون الأول / ديسمبر من ذلك العام - قبل بدء حرب تحرير الكويت السابع عشر من كانون الثاني / يناير ١٩٩١م

وتم إبلاغ السفير أنه لو أن العراق هاجم (إسرائيل) بأسلحته الجرثومية أو الكيماوية فإن (إسرائيل) سترد بسلاحها النووي، وقد تم إعطاء ضمان أمريكي بحماية (إسرائيل) من خلال نشر بطاريات صواريخ «باتريوت» الأمريكية في فلسطين المحتلة لمواجهة صواريخ «سكود» العراقية.

وفي العام ١٩٩٧م حاولت (إسرائيل) اغتيال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» في العاصمة الأردنية عمان، غالباً باستعمال السم المعروف بـ SEB Staphylococcus Benterotoxin لكن تدخل الملك الأردني الراحل حسين بن طلال لدى (إسرائيل) واعتباره محاولة الاغتيال اعتداء على سيادة الأردن والاتفاقات المبرمة مع إسرائيل اضطر (إسرائيل) إلى تسليم الأردن الترياق الذي يلغي تأثير هذا السم. ووفق هذه الأمثلة الدالة على الاستخدامات الإسرائيلية لأسلحة الدمار الشامل والتهديد باستخدامها بل واستخدامها كرادع حتى في ظل عملية التسوية لوضع منطقة الشرق الأوسط برمتها على شفير رعب دائم، يبدو أن (إسرائيل) تجد في أسلحتها النووية والكيماوية ملاذها الأخير. ولعل ما قاله رئيس أركان الجيش الإسرائيلي خلال مقابلة مع صحيفة «هآرتس» التي وصف فيها الفلسطينيين صراحة بالسرطان، وعمليات الجيش الحربية في الأراضي الفلسطينية بالعلاج الكيماوي الذي يستخدم للقضاء على هذا السرطان. ما يحمل دلالات واضحة على الخطر الذي تشكله (إسرائيل) في المنطقة سواء أعلنت أو لم تعلن عن امتلاكها تلك الأسلحة التي تضع الشرق الأوسط في دائرة من الرعب الدائم[1].

(١) الاستخدامات الإسرائيلية لأسلحة الدمار الشامل.. شهادة للتاريخ، صحيفة الرياض: عمار سارة، العدد ١٢٩٦٨، ١٢٩٦٩.